للحديث تتمة...

ملتقى وصاية ليبي

اسامة علي

لا يزال أعضاء ملتقى الحوار السياسي ينتظرون دعوة من الأمم المتحدة لاستئناف انعقاد جلساتهم، للنظر في كيفية اختراق جدار الانسداد السياسي. وبعد نشاط في تصريحات الأعضاء لأيام عدة وأحاديث تخللتها عبارات الفرح لعودتهم إلى النشاط السياسي، عادوا للتصريح قبل أسبوعين، بأن أولى جلساتهم تأجلت إلى موعد غير محدد على خلفية رسالة عممتها المستشارة الأممية، ستيفاني ويليامز عليهم، ودعتهم فيها إلى انتظارها لتحديد موعد.

ولم تتضح لأي منهم أسباب التأجيل، بل ومن دون أن يتساءلوا لماذا يُنتظر من غيرهم دعوة لجمعهم، إذا كان إنشاء ملتقاهم في الأساس، في أواخر عام 2020، لمثل هذه الظروف التي تمر بها البلاد حالياً. وكان تشكيل الملتقى بمثابة برلمان ليبي موازٍ للسلطة التشريعية المنقسمة على نفسها بين مجلس نواب في الشرق ومجلس دولة استشاري في الغرب، وأوضحت ويليامز (بصفتها رئيسة البعثة الأممية في حينه)، أن أعضاءه الـ75 يمثلون كافة الأطياف والشرائح الليبية، سواء السياسية أو المجتمعية.

وإذا كانت أهم مخرجات هذا الملتقى خريطة الطريق التي حددت ملامح ومعالم المرحلة الممهدة لوصول البلاد للانتخابات، فلماذا لم يتمكن أعضاء الملتقى من عقد اجتماعاتهم لمراقبة التنفيذ في الفترات السابقة؟ ولما لا يتمكنون الآن من الانعقاد بدون دعوة من ويليامز لاستكمال تنفيذ الخريطة، إذ لا يزال عمرها ممتداً الى يونيو/ حزيران المقبل.

الحقيقة أن ويليامز سعت من البداية إلى تجاوز ارتهان قرار الملتقى في يد أقلية من أعضائه، كما هي الحال في مجلسي الدولة والنواب، وتركته من دون رئاسة، لكنها كانت تمارس مهمات رئيس الملتقى من خلال توجيه قراراته عبر اجتماعاته، التي طافت بين أكثر من عاصمة، وفرضيها مثلما فعلت في فرض قبول نتائج انتخاب الجسم التنفيذي الموحد المكون من مجلس رئاسي وحكومة، ثم غادرت منصبها لتترك الملتقى من دون قيادة فشلت كل مساعي أعضائه للاجتماع.

عادت ويليامز الآن، من دون أن تعيد الملتقى للواجهة السياسية مجدداً، وتركته عصا مركونة إلى جانبها، فربما تحتاجها للاتكاء عليها مجدداً في طريق سيرها الجديد الذي لم تتبين بعد نتائجه، لكن على الملتقى مواجهة قناعة باتت سائدة لدى شرائح ليبية عدة، بأنه مجلس وصاية دولي بنهكة ليبية.

SCOOP

مصر تستطلع فرصها بالتوسط في الأزمة السودانية

القاهرة، الخرطوم ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر مصري خاص عن مساعٍ لدى القيادة المصرية لاستغلال الأزمة الراهنة في السودان، وسط حالة الخلافات بين الأخيرة وإثيوبيا، من أجل أداء الدور نفسه الذي قامت به أديس أبابا عام 2019، عبر التوصل لاتفاق بين أطراف المشهد السوداني حينها، عقب سقوط نظام الرئيس عمر البشير.

وأوضح المصدر أن دوائر مصرية كثّفت أخيراً اتصالاتها بأطراف سودانية مختلفة التوجهات، بهدف استطلاع مواقفها من قيام القاهرة بوساطة للم شمل السودانيين من أجل التوصل لاتفاق جديد يضمن مواصلة المرحلة الانتقالية، ويقضي باختيار رئيس ووزراء توافقي، عقب استقالة عبد الله حمدوك.

وأشار المصدر إلى أنه «حتى الآن ردود الفعل ليست على المستوى الذي تأمله مصر، في ظلّ تشكك قطاع كبير من قوى إعلان الحرية والتغيير في النوايا المصرية، وعدم ثقتها في نزاهة الدور المصري»، وأوضح أن «الاتصالات المصرية تسعى لإذابة الجليد، وتخفيف حدة المخاوف لدى قوى المعارضة السودانية تجاه الدور المصري المرتقب». وأكد المصدر أن القاهرة «حريصة على أداء دور الوسيط في إطار خطة تعظيم أدوارها في المنطقة، وتأمين الملف السوداني برمته، وعدم منح إثيوبيا أو أي أطراف أخرى مساحة تتقاطع مع المصالح المصرية في الدولة الجارة».

يأتي هذا في وقت أكدت فيه وزارة الخارجية المصرية في بيان أخيراً، دعم مصر «للتحرك الأممي الحالي لتحقيق الاستقرار في السودان، من خلال تفعيل حوار بين الأطراف السودانية، من شأنه حل وتجاوز الأزمة الراهنة والحيلولة دون الانزلاق إلى دائرة الفوضى». وشددت الخارجية المصرية على أن «أمن واستقرار السودان جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار مصر والمنطقة»، مؤكدةً أنها «تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في السودان».

وناشدت الخارجية المصرية الأطراف كافة «للعمل على اختيار رئيس وزراء انتقالي توافقي جديد، وتشكيل حكومة في أقرب وقت ممكن»، معربةً عن «استعدادها لدعم تلك الحكومة بكافة السبل الممكنة».

وكانت الأمم المتحدة، وبالتشاور مع الشركاء السودانيين والدوليين، قد أعلنت أخيراً إطلاق مشاورات سياسية أولية بين الأطراف السودانية، تتولى تيسيرها بهدف دعم أصحاب المصلحة السودانيين للتوصل لاتفاق للخروج من الأزمة السياسية الحالية، والاتفاق على مسار مستدام نحو الديمقراطية والسلام.

في غضون ذلك، وبشكل مفاجئ، ألغت لجان المقاومة في العاصمة السودانية، الخرطوم، مليونية كانت قد أعلنتها، أمس الأربعاء، وقررت ترحيلها إلى اليوم الخميس. وجاء قرار لجان المقاومة كجزء من محاولتها استنزاف السلطات الانقلابية، وإرباك خططها الأمنية.

وقالت اللجان في بيان نشرته على منصات التواصل الاجتماعي، إن «الفعل الثوري يتخذ أشكالاً عدة، تجتمع كلها في الهدف النهائي، وهو إسقاط الانقلاب العسكري وتصفية أركانه». وأشارت إلى أنها «في حالة حرب مع من سمّتها قوات الاحتلال»، وأن «الحرب خدعة»، داعية جموع الشعب السوداني إلى الخروج في مليونية اليوم الخميس الموافق 13 يناير/كانون الثاني، في جولة أخرى من إسقاط الانقلاب.

وكانت السلطات الأمنية قد استبقت الإعلان الأول بتنظيم المليونية أمس، بإغلاق جسر النيل الأبيض الرابط بين الخرطوم وأم درمان، وجسر المك نمر الرابط بين الخرطوم ومدينة الخرطوم بحري، ما أحدث شللاً تاماً في حركة المرور استمرت لساعات. ونشرت السلطات وحدات من قوات الشرطة والجيش في عدد من النقاط، وأغلقت عدداً من الطرق المؤدية إلى وسط الخرطوم، تحسباً لوصول المحتجين إلى محيط القصر الرئاسي. وتتبنى لجان المقاومة السودانية، منذ الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، الحراك الثوري المناهض للانقلاب.

ردود الفعل السودانية ليست على المستوى الذي تأمله مصر

دعا رئيس بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة لدعم الانتقال في السودان، فولكر بيرتس (الصورة)، في تغريدة أمس الأربعاء، إلى وقف الاعتداءات على المستشفيات والمرافق الصحية بالبلاد فوراً. وكانت منظمة الصحة العالمية أعربت في بيان عن قلقها بعد الإبلاغ عن 15 هجوماً على العاملين في مجال الرعاية الصحية، منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في الخرطوم ومدن أخرى، تم تأكيد 11 منها.

بيرتس يطالب بوقف الاعتداءات على المستشفيات

واشنطن تدعو رعاياها للحيطة والحذر

دعت السفارة الأميركية في العاصمة السودانية الخرطوم، في بيان، أمس الأربعاء، رعاياها إلى الحذر وتفادي وسائل النقل العام والتجمّعات وأماكن الاحتجاج، والاستعداد لأي تطورات قد تحصل جراء تنظيم تظاهرات غير محددة الموعد في العاصمة وولايات أخرى. ودعتهم إلى تفادي الخروج إلى الأماكن العامة ومراجعة خطط أمنهم الخاص ومتابعة التطورات عبر وسائل الإعلام.

يحدث الآن

تدرس إيران عرضاً قدمته لها مجموعة «4+1» خلال المفاوضات النووية المستمرة في فيينا، ويتضمن التوصل إلى اتفاق مؤقت بشأن برنامجها النووي، وبما يفتح الباب أمام حصول طهران على ارصدة مجمدة مقابل وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 60% حالياً

فرنسا تنتقد بطء المفاوضات النووية في فيينا

إيران تدرس «اتفاقاً مؤقتاً»

طهران ـ **صابر غل عنبري**
صالح النعامي

فيما كانت فرنسا تنتقد بطء مفاوضات فيينا بشأن الاتفاق النووي الإيراني، مشيرة إلى أن المفاوضين لا يزالون بعيدين عن الانتهاء منها، كانت إيران تمهد الطريق أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق مؤقت، معتبرة أن هذا الأمر لا يلحق ضرراً بقانون الإجراء الاستراتيجي للبرلمان.

وكان البرلمان الإيراني أقر قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات الأميركية»، خلال ديسمبر/كانون الأول 2020. وينص على اتخاذ خطوات نووية تصعيدية لإجبار الطرف الأميركي على رفع العقوبات. واتخذت الكثير من هذه الخطوات، كان أهمها وقف العمل بالبروتوكول الإضافي الأممي الذي يحكم الرقابة على البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 و60 في المائة. وكانت مصادر مواكبة لمفاوضات فيينا كشفت، لـ«العربي الجديد»، في الخامس من الشهر الحالي، عن أنه في ظل صعوبة التوصل إلى اتفاق سريع لإحياء الاتفاق النووي، هناك «أفكار باتت تطرح مع بدء الجولة الثامنة من المفاوضات»، موضحة أن «من أهم هذه الأفكار أن يقوم كل من الطرفين (الأميركي والإيراني) بإجراءات تسهيلية بموازاة استمرار المفاوضات، وذلك لإظهار حسن النيات وبناء الثقة». ومن بين الأفكار حسب المصادر، «إفراج أميركا عن أرصدة إيرانية مقابل وقف طهران أنشطة نووية لفترة زمنية محددة، لتخفيف ضغط عامل الوقت من المفاوضات إلى أن يجري التوصل إلى اتفاق».

وأشارت المصادر إلى أن «طهران لم تُبدِ بعد تجاوباً مع هذا المقترح»، مع الحديث عن أن «أهم ما يطالب به الطرف الأميركي والأوروبي في إطار اتخاذ إجراءات ثنائية، وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة حالياً لفترة مؤقتة، لقاء الإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة».

وفي السياق، كشفت المصادر المواكبة للمفاوضات في فيينا، لـ«العربي الجديد»، أن زيارة نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي تشوي جونغ كان، إلى فيينا أخيراً، بغرض إجراء مباحثات مع أطراف المفاوضات «جاءت بدعوة أميركية لهذا الغرض»، مبينة أنه «في حال الاتفاق على اتخاذ إجراءات متبادلة مع استمرار المفاوضات، فمن شأن ذلك أن يساهم في ترطيب الأجواء ويدفع الوضع نحو صفقة نهائية لإحياء الاتفاق النووي».

في هذه الأثناء، أعلنت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، في بيان أمس الأربعاء، أن أميركا وافقت، في 6 يناير/كانون الثاني الحالي، على السماح لسيول باستخدام النظام المالي الأميركي لتحويل تعويضات لمجموعة دياني الإيرانية. وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية أن الممثل الأميركي الخاص لشؤون إيران روبرت مالي، أبلغ جونغ كان، بإصدار الرخصة المحددة، خلال لقائهما في فيينا. وكانت مجموعة دياني رفعت في العام 2015، دعوى لتسوية منازعات الاستثمار ضد الحكومة الكورية الجنوبية، بسبب انتهاكها لمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة التي تنص عليها اتفاقية ضمان الاستثمار بين سيول وطهران، أثناء عملية الدمج والاستحواذ لشركة «دايو» للإلكترونيات من قبل شركة الأجهزة المنزلية الإيرانية «Entekhab»، والتي تم إلغاؤها في ما بعد. وفي يونيو/حزيران 2018، طلب المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من الحكومة الكورية الجنوبية دفع 73 مليار وون (63 مليون دولار) لمجموعة دياني.

في غضون ذلك، قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، إن «الاتفاق النووي الحالي لم يعد يتطابق مع الواقع، ولم يعد يتضمن الضمانات الكافية»، مضيفاً أن «الاتفاق النووي الحالي لم يعد يتضمن الضمانات الكافية»، مضيفاً أن «الاتفاق النووي الحالي لم يعد يتضمن الضمانات الكافية»، مضيفاً أن «الاتفاق النووي الحالي لم يعد يتضمن الضمانات الكافية».

طهران تفرج عن أميري

اعلن المجلس القضائي البريطاني، امس الاربعاء، ان موظفته الايرانية آراس اميري أطلق سراحها في ايران وعادت إلى بريطانيا. واعتقلت السلطات اميري في مارس/ آذار 2018 أثناء زيارة لطهران، وحكم عليها بالسجن 10 سنوات في العام التالي بتهم بالتجسس. وقال المجلس القضائي البريطاني، في بيان، «يسرنا ان نؤكد ان المحكمة العليا الايرانية برات ساحة اميري من كل التهم التي كانت منسوبة لها بعد قبول طعن تقدم به محاميها».

أكدت إيران أن أولويتها في مفاوضات فيينا التوصل إلى اتفاق (Getty)

أمس الأول، إنّ مفاوضات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني «بطيئة جداً»، معتبراً أنّ ذلك «يهدّد إمكانية التوصّل في إطار زمني واقعي إلى حلّ يحترم المصالح». وشدّد على أنّه «قد يكون حصل تقدّم في ديسمبر/كانون الأول (الماضي)، لكنّنا لا نزال بعيدين عن إنجاز هذه المفاوضات». وأضاف: «الأمر ملحّ وحيوي بسبب تصرفات إيران ومسار برنامجها النووي». وأوضح أنّ «الوضع خطر، لأنّ إيران وصلت إلى المرحلة ما قبل الأخيرة» على صعيد تخصيب اليورانيوم بنسبة 90 في المائة والحصول على القدرة النووية. في هذه الأثناء عزا موقع «يسرائيل ديفينس»، الذي يُعنى بالقضايا الأمنية، معارضة جهاز الموساد لأي تسوية سياسية تتعلق بالمشروع النووي الإيراني، إلى طابع الجهاز الهجومي. وأوضح أنه ليس من الحكمة أن يتوقع المرء إجابة مغايرة من الموساد عندما يتم التساؤل عن طابع البدائل التي يتوجب على إسرائيل تبنيها من أجل إعاقة برنامج إيران النووي للأغراض العسكرية. وفي تحليل أعده الكاتب عامي دومبا، أشار الموقع إلى أن الموساد يفضّل دوماً خيار «عدم التوصل لاتفاق» مع إيران بشأن برنامجها النووي، حتى لو حصل على معلومات استخبارية تفود إلى الاستنتاج بأن مثل هكذا اتفاق أفضل لإسرائيل.

إلى ذلك، أعلن جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت)، أمس الأربعاء، تفكيك شبكة تجسس إيرانية. وأوضح، في بيان، أن عميلاً إيرانياً انتحل صفة يهودي يعيش في إيران أقنع خمسة إسرائيليين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بجمع معلومات تضمنت صوراً للبعثة الدبلوماسية الأميركية في تل أبيب ومركز اقتراع ومكتب تابع لوزارة الداخلية ومركز تسوق. ووصفت تقارير إعلامية إسرائيلية النساء الأربع والرجل المتهمين في التحقيق بأنهم مهاجرون يهود من إيران، أو أنهم من أحفاد هؤلاء المهاجرين.

القاهرة تستضيف اجتماعاً ليبياً بحضور نجل حفتر

استضافت القاهرة اجتماعاً لقادة مليشيات تابعة لخليفة حفتر، بحضور نجل الأخير، وسط سعي مصر لتأكيد دورها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة مقربة من اللجنة المعنية بالملف الليبي، عن عقد اجتماع في القاهرة أخيراً، لعدد من قادة التشكيلات العسكرية المنضوية تحت مليشيات شرق ليبيا، وزعماء عدد من قبائل المنطقة الشرقية، وذلك بحضور العقيد صدام حفتر، نجل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، قائد مليشيات الشرق والمرشح للانتخابات الرئاسية الليبية.

وأوضحت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الاجتماع ترأسه من الجانب المصري، اللواء أيمن بديع، رئيس اللجنة المصرية المعنية بالملف الليبي، قبل أن ينضم إلى المجتمعين رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل. وشارك عباس كامل في جزء من الاجتماع، قبل أن يغادره عائداً إلى مقر شرم الشيخ، آخر مستجدات السياسية في ليبيا. وناقش الطرفان، وفق بيان لوكالة الأنباء الليبية، «أهمية متابعة جميع الخيارات للحفاظ على زخم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، تلبية لرغبة الملايين من الليبيين لممارسة حقهم في التصويت».

وأكد المنفي على ضرورة المحافظة على الزخم الشعبي المنادي بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، مطالباً مجلسي النواب والدولة، بتغليب مصلحة الوطن فوق أي اعتبار، بعيداً عن أي صراعات سياسية. من جهته أعرب السفير الأميركي عن تفاؤله بجهود المجلس الرئاسي في لمّ الشمل من خلال مشروع المصالحة الوطنية، من أجل المحافظة على الاستقرار في ليبيا.

الوطنية الثلاثاء الماضي. وأكد السفير التركي خلال اللقاء حرص بلاده على «دعم جهود المسار السياسي في ليبيا من خلال الاستماع إلى كل وجهات النظر من كافة الأطراف السياسية». وشدد على «ضرورة العمل لإعادة تفعيل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بمدينة بنغازي في أجل قريب».

من جهة أخرى، بحث رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، في اتصال هاتفي مع السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نولاند، أمس الأربعاء، آخر المستجدات السياسية في ليبيا. وناقش الطرفان، وفق بيان لوكالة الأنباء الليبية، «أهمية وبتنسيق إماراتي، بهدف تقريب وجهات النظر بين الجانبين، مع العلم أن مسؤولاً عسكرياً ليبياً كان قد نفى في تصريحات صحافية الشهر الماضي، حدوث الزيارة.

يذكر أن نائب رئيس الحكومة الليبية الدولية للتوافق على موعد جديد لإجراء الاستحقاقات الانتخابية بعد عدم إجرائها في موعدها الأساسي وهو 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

وقالت المصادر إن مصر «تعزز أوراقها للذهاب لأي تفاهمات بشأن ليبيا، بموقف قوي يضمن ولايتها على معسكر شرق ليبيا ومكوناته، في مقابل الولاية التركية على معسكر غرب ليبيا، الذي بدأت القاهرة تسعى لاختراقه أخيراً»، على حد وصفها.

وبحسب المصادر، فإن دعوة نجل حفتر، تأتي بعد زيارة قام بها الأخير إلى تركيا منتصف ديسمبر الماضي، بشكل غير معلن، وفق بيان صادر عن وزارة الدفاع التركية، صحافية الشهر الماضي، حدوث الزيارة.

ترى مصر ضمان ولائها على معسكر شرق ليبيا ومكوناته (عبد الله دومة/فرانس برس)

تسويات النظام السوري تنتقل إلى الرقة

امين العاصي

نقل النظام السوري ما يسمّيه «عمليات التسوية» من محافظة دير الزور في أقصى الشرق إلى مناطق تقع تحت سيطرته في ريف الرقة الجنوبي الشرقي، في سياق تطبيق المرحلة الثانية من الخطة الدولية لإعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب، بحسب ما أعلنت عنه «الأمم المتحدة» في 2018.

وحول هذه التطورات، أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أنه «ليس من المتوقع أن يتجه أحد من مناطق سيطرة قوات قسد إلى مناطق النظام لإجراء تسوية»، مضيفة: «هناك حالة رفض لهذه العملية، لأن معظم سكان المحافظة غير راغبين بأي عودة للنظام وأجهزته الأمنية». وأشارت المصادر إلى أن هذه التسويات «مجرد فخ نصبه النظام للقبض على مطلوبين لأجهزته الأمنية»، وشدّدت على أن «أحداً لن يغامر بحياته ويذهب إلى هذه المراكز. ليس هناك ضمانات بعدم القبض على أي مطلوب». كما كشفت المصادر أن النظام افتتح منذ عام 2018 مراكز لإجراء التسويات في مناطق تقع تحت سيطرته في ريف الرقة الغربي، مشيرة إلى أنه «لم يكن هناك إقبال على هذه المراكز، خصوصاً من المطلوبين للأجهزة الأمنية»، مضيفة: «لا يوجد في مناطق سيطرة النظام معارضون أو منشقون عن قواته، فكلهم في مناطق خارج سيطرة النظام، أو غادروا سورية نهائياً، من جانبه، فصائل المعارضة السورية على مدينة تل أبيض وريفها في ريف الرقة الشمالي، في مكان ليس ببعيد عن الحدود الدولية بين سورية وتركيا.

يرى مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التسويات التي يقوم بها النظام في مناطق سيطرته «رسائل للداخل السوري وإلى الخارج»، مضيفاً أن «النظام يحاول التأكيد لحاضنته أنه يسيطر تماماً على مناطقه، وأن هناك رغبة من سكان هذه المناطق بمقابلته»، وأضاف: «يريد النظام توجيه رسالة إلى الخارج، مفادها أنه يملك الأرض والشرعية، من خلال إظهار إقبال مزيّف على مراكز التسويات التي يجريها». وأشار علاوي إلى أن النظام «يريد الظهور بمظهر المنتصر في الصراع، وأنه قادر على منح العفو لمعارضيه»، مضيفاً أن التسويات هي بمثابة رسائل للنظام للإشارة إلى أنه الأقوى والمسيطر على الجغرافيا، ويبحث عن شرعية ما، وأبدى اعتقاده بأن «عمليات التسوية التي أجريت في درعا ودير الزور والآن في الرقة ستفشل»، مستدركاً بالقول إن النظام لا يهمه ذلك، فالهم بالنسبة إليه توجيه الرسائل إلى الخارج من خلال هذه العمليات.

> فراس علاوي: التسويات تحمل رسائل للداخل والخارج

وتعد محافظة الرقة من المحافظات السورية الكبرى لجهة المساحة والتي تبلغ 20 ألف كيلومتر مربع، وهي كانت من السال الغذائية للبلاد قبل عام 2011، وتشتهر بالأراضي الخصبة التي تُزرع فيها محاصيل استراتيجية، مثل القطن والقمح. ومرت المحافظة منذ عام 2013 بتحولات دراماتيكية، فسيطر عليها «الجيش السوري الحر» في عام 2013، ثم استحوذ عليها تنظيم «داعش» بين عامي 2014 و2017، قبل أن تسيطر عليها «قسد». ودمّر طيران التحالف الدولي في عام 2017 الجانب الأكبر من مدينة الرقة خلال الحملة على تنظيم «داعش»، ما أدى إلى مقتل آلاف المدنيين تحت ركام منازلهم. وعلى الرغم من استتباب الأمن نسبياً في مناطق سيطرة «قسد»، إلا أن الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار وتردي الخدمات دفعت السكان للقيام باحتجاجات، آخرها منذ أيام في قرية السويدية، في ريف الطبقة الشمال الشرقي.

شرق غرب

الصومال: 5 قتلى في هجوم لـ«حركة الشباب»

قُتل خمسة أشخاص على الأقل، أمس الأربعاء، في تفجير انتحاري استهدف موكباً كان يقل مسؤولين أجانب في العاصمة الصومالية مقديشو. وقال نائب عمدة بلدية مقديشو للشؤون الأمنية علي بري في مؤتمر صحافي، إن «الهجوم كان انتحارياً وتسبب في مقتل 5 أشخاص وإصابة 5 آخرين بجروح متفاوتة»، وأعلنت «حركة الشباب» مسؤوليتها عن الهجوم، بحسب موقع «صوماليي ميمو» المحسوب عليها.

(العربي الجديد، الأناضول)

غروندبرغ: اليمن يتفكك

اعتبر المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ (الصورة)، أمس الأربعاء، أن «اليمن يتفكك سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ولا بد من التهدئة والتوصل لمقاربة شاملة». وأضاف في إحاطة قدمها لمجلس الأمن الدولي، أن «التصعيد العسكري في الأسابيع الأخيرة من أسوأ ما شهدناه في اليمن منذ سنوات»، مشيراً إلى أن «إغلاق مطار صنعاء لأكثر من 6 سنوات منع اليمنيين من الحصول على الرعاية الطبية المنقذة للحياة».

(العربي الجديد)

العراق: «الإطار التنسيقي» يطعن بجلسة افتتاح البرلمان

أعلن «الإطار التنسيقي» في العراق، أمس الأربعاء، التوجه إلى المحكمة الاتحادية للاعتراض على جلسة البرلمان العراقي الأولى، التي عُقدت يوم الأحد الماضي، وجرى خلالها انتخاب رئيس للبرلمان ونائبين لمجلس النواب. وأصدر الإطار بياناً عقب اجتماع عقد في بغداد جاء فيه أنه يدرس «مجريات جلسة الأحد والخروقات الصريحة التي رافقتها، ونتج عنها مخرجات لم تستند لأسس دستورية وقانونية، وسيمضي بالاعتراض لدى المحكمة الاتحادية لمعالجة الخلل».

(العربي الجديد)

بريطانيا: مطالبة جونسون بالاستقالة

أقر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، أمس الأربعاء، في كلمة في مجلس العموم، بأنه حضر في عام 2020 حفلاً أقيم في حدائق داونينغ ستريت (مقر رئاسة الوزراء)، حين كانت تدابير الحجر للوقاية من وباء كورونا مفروضة، وتقدم بـ«اعتذار». لكن زعيم المعارضة العمالية كير ستارمر تساءل: «هل ستكون لديه الآن الجرأة للاستقالة؟». كذلك طالب نواب الحزبين الوطني الاسكتلندي والديمقراطي الليبرالي باستقالة جونسون.

(فرانس برس)

لقاء عسكري صيني ـ هندي

التقى قادة عسكريون صينيون وهنود، أمس الأربعاء، لبحث مسألة انسحاب القوات من منطقة رئيسية عند حدود بلديهما المتنازع عليها في جبال الهيمالايا، وذلك بغية التخفيف من حدة أزمة مستمرة منذ 20 شهراً. وجرت المحادثات على مستوى القادة بعد انقطاع دام ثلاثة أشهر. وكان البلدان قد نشرا عشرات الآلاف من جنودهما مدعومين بالمدفعية والدبابات والطائرات المقاتلة على طول حدودهما الفعلية التي يطلق عليها «خط السيطرة الفعلية».

(أسوشييتد برس)

ارتفع منسوب التوتر في تونس، جراء هجمات الرئيس قيس سعيّد، على الجميع، من الإعلاميين إلى القضاة والأحزاب. وفي وقت حُظرَت فيه التجمعات بسبب وباء كورونا، تتجه المعارضة إلى تحدي القرار والتظاهر غداً الجمعة في ذكرى الثورة التونسية

ترهيب التونسيين

هجمات سعيّد ترفع منسوب التوتر قبيل تظاهرات 14 يناير

تونس ـ **وليد التليلي**

رفع مناخ الترهيب الذي يستخدمه الرئيس التونسي قيس سعيّد للسيطرة على كل السلطات، خصوصاً القضاء، من منسوب التوتر في البلاد، فيما تلوح في الأفق نذر مواجهة مع المعارضة، التي قررت تحدي أحدث محاولات إسكاتها، عبر تأكيدها مواصلة الاحتجاج في شارع الحبيب بورقيبة غداً الجمعة، وذلك بعد أن أصدرت الحكومة قراراً يمنع التجمعات لمدة أسبوعين، مبررة قرارها بانتشار فيروس كورونا.

وستختبر المعارضة غداً الجمعة، الذي يصادف 14 يناير/ كانون الثاني، وهو يوم عيد الثورة الذي ألغاه سعيّد لأنه «تاريخ إجهاض الثورة»، بحسب تعبيره، وجعله في 17 ديسمبر/ كانون الأول، قوتها بمواجهة انقلاب سعيّد الذي يمضي في قراراته التي تعكس رغبته في التفرد بالحكم وإقصاء جميع الأصوات.

وكان خطاب سعيّد، أمام مجلس الوزراء، أخيراً، وحديثه عن قرب إصدار مرسوم لإصلاح المجلس الأعلى للقضاء، قد أثار غضب القضاة بسبب ما يعتبرونه استهدافاً لهم، ومحاولة متكررة لتشويه صورتهم، وسط مخاوف لدى هؤلاء من توجه سعيّد للسيطرة على القضاء بعد انقضاء بباقي السلطات. وبعد أن استخدم سلاح الخطف، واصل ضرب خصومه بسلاح القضاء، أخيراً، عبر إحالة 19 شخصية سياسية، من بينها رؤساء حكومات ووزراء ونواب ورؤساء أحزاب، على المحاكمة.

كذلك تزايدت المخاوف من توجهه نحو سحب تنظيم الانتخابات والاستفتاء الذين أعلن في 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي تنظيمهما هذا العام، من الهيئة المستقلة للانتخابات، بسبب تشكيكه في استقلاليتها، وسط تحذيرات من العودة إلى توظيف وزارة الداخلية في تنظيم الاستحقاقات الانتخابية.

ومع اقتراب ما كان يفترض أن يكون موعد الاحتجاج الكبير، غداً الجمعة في ذكرى الثورة، وكما كان متوقعاً في تونس، أصدرت الحكومة بحجة مكافحة جائحة كورونا، قراراً، أمس الأربعاء، بمنع التظاهرات لمدة أسبوعين، سواء في الفضاءات المفتوحة أو المغلقة. وأعلنت حظر تجوّل سيبدأ من الساعة العاشرة مساءً وحتى الخامسة صباحاً.

إلا أن هذا الأمر ووجه بالرفض من قبل المعارضة. وقال القيادي في «النهضة» محمد القوماني، لوكالة «رويترز»، إن الحركة ستمضي قدماً في الاحتجاج ضد سعيّد غداً الجمعة. واتهم زعيما حزبين، ضما صوتيهما إلى الأصوات الداعية إلى احتجاجات الجمعة، الحكومة بإعادة فرض القيود الصحية لأسباب سياسية. وقال غازي الشواشي، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي الذي يشغل 22 مقعداً في البرلمان: «سنكون في شارع الثورة (شارع الحبيب بورقيبة) للاحتجاج مهما كان الثمن. وقرار المنع سياسي». وأعلن الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي أن هذا الإجراء يهدف «إلى منع التجمعات والتظاهرات، والإبقاء على المدارس مفتوحة في وجه مئات الآلاف من الطلبة والتلاميذ، فقط للتوقي من موجة غضب شعبي لم تجد (السلطة) لمواجهتها سوى التعلل بالأوضاع الصحية».

وفي حوار لإذاعة الأمم المتحدة، الثلاثاء الماضي، عبّرت ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تونس، إيليدي كانتي اريستيد، عن قلق الأمم المتحدة تجاه تدهور حقوق الإنسان في تونس. ويظهر تدهور حقوق الإنسان من خلال أحداث متكررة، لعل أبرزها ما حدث لوزير الدفاع الأسبق ونائب ورئيس حركة «النهضة» نور الدين البحيري، واختطافه إلى مكان مجهول، ودون توجيه تهم محددة له في غاية اليوم، برغم أن سعيّد يؤكد أن هناك وثائق مؤكدة تدينه. واعتبر الرئيس أنّ مصير البحيري هو الأحكام المشددة، متهماً إياهم بارتكاب خيانات والارتباط بدول غريبة، وملوحاً بعقوبة الإعدام.

لكن القلق الذي عبّرت عنه أريستيد، توسع كثيراً في تونس، ورفع من منسوب التوتر الثورة، وكما كان متوقعاً في تونس، أصدرت الحكومة بحجة مكافحة جائحة كورونا، قراراً، أمس الأربعاء، بمنع التظاهرات لمدة أسبوعين، سواء في الفضاءات المفتوحة أو المغلقة. وأعلنت حظر تجوّل سيبدأ من الساعة العاشرة مساءً وحتى الخامسة صباحاً.

إلا أن هذا الأمر ووجه بالرفض من قبل المعارضة. وقال القيادي في «النهضة» محمد القوماني، لوكالة «رويترز»، إن الحركة ستمضي قدماً في الاحتجاج ضد سعيّد غداً الجمعة. واتهم زعيما حزبين، ضما صوتيهما إلى الأصوات الداعية إلى احتجاجات الجمعة، الحكومة بإعادة فرض القيود الصحية لأسباب سياسية. وقال غازي الشواشي، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي الذي يشغل 22 مقعداً في البرلمان: «سنكون في شارع الثورة (شارع الحبيب بورقيبة) للاحتجاج مهما كان الثمن. وقرار المنع سياسي». وأعلن الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي أن هذا الإجراء يهدف «إلى منع التجمعات والتظاهرات، والإبقاء على المدارس مفتوحة في وجه مئات الآلاف من الطلبة والتلاميذ، فقط للتوقي من موجة غضب شعبي لم تجد (السلطة) لمواجهتها سوى التعلل بالأوضاع الصحية».

وفي حوار لإذاعة الأمم المتحدة، الثلاثاء الماضي، عبّرت ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تونس، إيليدي كانتي اريستيد، عن قلق الأمم المتحدة تجاه تدهور حقوق الإنسان في تونس. ويظهر تدهور حقوق الإنسان من خلال أحداث متكررة، لعل أبرزها ما حدث لوزير الدفاع الأسبق ونائب ورئيس حركة «النهضة» نور الدين البحيري، واختطافه إلى مكان مجهول، ودون توجيه تهم محددة له في غاية اليوم، برغم أن سعيّد يؤكد أن هناك وثائق مؤكدة تدينه. واعتبر الرئيس أنّ مصير البحيري هو الأحكام المشددة، متهماً إياهم بارتكاب خيانات والارتباط بدول غريبة، وملوحاً بعقوبة الإعدام.

لكن القلق الذي عبّرت عنه أريستيد، توسع كثيراً في تونس، ورفع من منسوب التوتر

> روضة القرافي: خطاب سعيّد ضد القضاة يؤدي إلى استباحتهم
>
> ايمن البوغانمي: الحياة السياسية تدور حول مزاج الرئيس

والخوف من انزلاق البلاد إلى المجهول، خصوصاً بعدما شملت هجمات سعيّد الجميع، الإعلام والأحزاب والقضاء والتجار، في خطاب متشنج يكاد يتحول إلى تحريض مباشر على هؤلاء.

ومع التصويب المستمر على القضاء، ارتفعت مخاوف القضاة كثيراً. وأوضحت الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة التونسيين روضة القرافي، أنّ «ما نرصده في الآونة الأخيرة تواتر أسلوب رئيس الجمهورية في الضغط، وتوجيه الاتهامات بالفساد، والتقصير الشامل للقضاة، وحتى بالفالق الازدراء. ولا يمكن أحداً أن يصدق أن الفساد أو التقصير يمكن أن يشمل أكثر من 4 آلاف قاض في تونس».

وأضافت القرافي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «هذا الأسلوب في الاتهام الشامل تحول إلى أسلوب هرسلة (استهداف). ولا يكاد تصريح لرئيس الجمهورية، أو اجتماع، يخلو من اتهام موجه إلى القضاء، إلى هذا الخطاب الضاغط، المقلل من شأن القضاة ومن اعتبارهم، يؤدي إلى استضعافهم واستباحتهم». وأشارت إلى أنّ «ما لاحظناه أنّ خطاب السلطة مؤثر بطبيعته ويلقى صدىً ويُترجم في تعبيرات على مستوى الشارع». وأوضحت أنه «تشكلت مجموعات مشبوهة تستند إلى ذلك الخطاب، وأعلنت أنها ستهاجم المجلس الأعلى للقضاء يوم 14 يناير. وسبقها الإعلان عن مجموعات تنشط على شبكات التواصل الاجتماعي دعت إلى اكتساح المحاكم أيضاً. وهذا بيّن لأي مراقب نزيه أنه على علاقة مباشرة بخطاب السلطة التنفيذية العنيف والضاغط على القضاء».

واعتبرت القرافي أنّه «في هذا السياق من التخويف والترهيب، أصبحنا نخشى كثيراً من المساس بأداء مؤسسة القضاء والقضاة والاستقلالية. ونخشى كذلك من منزلق العنف المادي والجسدي ضد القضاة وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء». وتابعت: «نحن في مرحلة مخيفة تجاه القضاء، لسنا هو دعاة التغطية على الفساد، ولكن الفساد هو لدى بعض القضاة، ولا يمكن أن يقتنع أحد بأن الفساد معمم على 4 آلاف قاض تونسي، ورئيس الجمهورية لديه كل السلطة على جهاز الرقابة، وهو التفقدية العامة، ليتم العمل على هذه الملفات بشكل جدي وتنتهي إلى تتبعات تأديبية أو حتى جزائية». وقالت: «نحن مع أي مسار شفاف للمساءلة، ومع ضمان المحاكمة العادلة ودون ضغوط، وتوفير الإمكانات للدوائر المتخصصة. هذا ما سيقود فعلاً إلى نتيجة». وأضافت: «أما أن نحوّل هذا الخطاب الضاغط، من دون العمل بما يمكن أن يؤدي بنتائج لمحاربة الفساد، فإنه يصبح الإطار حملة لتهيئة الرأي العام للاستلاء، على مؤسسة المجلس الأعلى للقضاء، والعودة من جديد إلى تنظيم ملف القضاء من طرف السلطة التنفيذية».

وبيّنت القرافي أنّ هناك «سعياً للمساس بكامل المنظومة التشريعية في هذا الظرف الاستثنائي، على أساس العودة إلى نظام التبعية الموجود في دستور 1959، والذي يجعله رئيس الجمهورية ولا يخفي ميله لذلك التصور، حيث كان القضاء تابعاً، ولم يؤسس لقضاء يحمي التونسيين من نظام الاستبداد والفساد». واعتبرت أنه «عندما يترك رئيس الجمهورية وسائل واليات محاربة الفساد، ويذهب إلى إعادة صياغة التشريعات، فإنه يقود الحملة لإيجاد الذرائع والمبررات للاستيلاء على المؤسسات القضائية، وإعادة تشكيلها بما يمكنه من وضع اليد عليها، سواء المجلس الأعلى للقضاء أو إدارة العدالة والمحاكم أو رئاسة النيابة العمومية، وكلها مآلات أصبحت الآن ممكنة».

وشددت القرافي على أنّ «وضع القضاة الآن مخيف جراء هذه الحملات. ونحن إزاء تهديد بالعنف المادي، وكل شي متوقع في تلفيق التهم وإعداد الملفات. والمناخات الآن هي مناخات خوف وتراجع مساحات التعبير أمام القضاة». وحمّلت «رئيس الجمهورية ووزير الداخلية (توفيق شرف الدين) تبعات ما يمكن أن يحصل لأمن وسلامة القضاة وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء».

والثلاثاء الماضي، ندد حزب «حراك تونس الإرادة»، باستهداف الأمن لمنسقه المحلي في بني حسان بولاية المنستير بسبب نشاطه السياسي. وطالب، في بيان، النيابة العمومية بـ «التحرك فوراً لردع المخالفين والتزام الجميع القانون. كما نحمّلها ونحمّل المعتدين سلامة المنسق المحلي التابع للحزب، وتحذر من مغبة جرّ البلاد إلى مربع القمع ومخالفة القانون واستهداف الناشطين السياسيين».

وأمام هذا الوضع الضبابي، اعتبر المحلل السياسي، أيمن البوغانمي، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «الحياة السياسية في تونس، انطلاقاً من التراكمات والوقائع الأخيرة أصبحت عبارة عن حالة شقاق وصدام مفتوح بين الرئيس وجماعته وبين البقية، لأنه حتى من أغرته 25 يوليو/تموز نفّرته 22 سبتمبر/أيلول، وجزء كبير منهم قطع جسور العلاقة مع الرئيس، مثلما حصل مع التيار الديمقراطي مثلاً».

وأشار البوغانمي إلى أنّه «يصعب التنبؤ بمستقبل الوضع، لأنّ تونس تسير خارج الأطر الدستورية والأعراف الديمقراطية التي على أساسها تنتبأ. والمشكل أنه في غياب آليات قانونية، وآليات حلّ الأزمة، لا نستطيع وضع تصور لما سنقبل عليه، لأنّ الحياة السياسية أصبحت تدور حول مزاج الرئيس وتصريحاته وقراراته». وبيّن أنّ «هذه الوضعية المتأزمة يمكن أن تستمر لوقت طويل، كما يمكنها أن تنفجر في أي لحظة». وشدد على أنه «من الأكيد أن الوضع الحالي لا يستطيع أن يستمر، ولا يستطيع أن يؤسس لأي شيء إيجابي يذكر. كل الاحتمالات ممكنة، فما سُمّي خريطة طريق، التي أعلنها الرئيس، غير قابلة للتنفيذ».

وقال البوغانمي إنّ «طريقة اختطاف البحيري قطعت جسوراً جديدة بين سعيّد وخصومه الثلاثيين، الذين يشعرون بالخطر من أن ما حصل عبارة عن بالون اختبار، قد يتم تعميمه». وأضاف أنّ «البحيري شخصية تقسم الرأي العام، وهناك من شمت فيه على مواقع التواصل. ولكن السياسيين يعلمون أن ما حدث مع البحيري ليس النهاية، بل قد يكون البداية، وقد يشملهم ما شمله، وهو ما جعل الرئيس يتفاجأ برفض عموم السياسيين لما حصل للبحيري».

أكدت المعارضة أنها ستتظاهر في 14 يناير ضد سعيّد (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

تقرير

حراك مدني عراقي لتشكيل جبهات سياسية: إقرار بخطأ المقاطعة

بغداد ـ **محمد الباسم**

تجد مجاميع من المتظاهرين الذين شاركوا في الاحتجاجات العراقية التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2019، أن فرصة التوغل بالعمل السياسي باتت ممكنة بعد نجاح أكثر من تجربة لمحتجين أسسوا كيانات سياسية تمكنت من الفوز بمقاعد برلمانية، وكيانات سياسية أخرى تمارس حالياً نشاطات متفرقة في مجال صناعة الرأي السياسي والضغط على المسؤولين في سبيل الوصول إلى الإصلاح الذي بحثت عنه الانتفاضة. وفي السياق يستعد عشرات الشباب من التيارات المدنية والليبرالية والعلمانية لتشكيل جبهات سياسية. وخلال العامين الماضيين أسس المحتجون العراقيون أكثر من سبعة أحزاب وكيانات سياسية، كحالة تطورية بعد انتهاء التظاهرات جزّاء تقشي وباء كورونا، ومنها حركة "نازل آخذ حقي" و"البيت الوطني" و"البيت العراقي" وحركة "امتداد" و"إشراقة قانون" وحركة "وعي" وحزب "العمل والحقوق". وعلى الرغم من عدم مشاركة جميع هذه الأحزاب في الانتخابات، إلا أن حركتي "امتداد" و"إشراقة كانون" حصلت على نحو 16 مقعداً في البرلمان العراقي.

وأفادت مصادر من متظاهرين ونشطاء بأن "جهوداً يقودها شباب شاركوا في احتجاجات تشرين، وآخرين لديهم ارتباطات بالخطوط المدنية في البلاد، من أجل تأسيس حزب يرفع شعار العلمانية، وهي الحالة الأولى من نوعها في العراق". وكشفت لـ"العربي الجديد"، إن "المؤسسين للحراك السياسي الجديد، تمكنوا خلال الأسبوعين الماضيين من إكمال اللجنة التحضيرية للحزب، وهم بصدد الإعلان عنه خلال الفترة القليلة المقبلة". وأضافت أن "الحزب الجديد يضمّ عشرات الناشطين والصحافيين والمؤثرين في الاحتجاجات الشعبية، ويهدف إلى الدخول في العمل السياسي لتحقيق مطالب احتجاجات تشرين من جهة، ومعاقبة المتسببين بتدمير بلاد الرافدين طيلة السنوات الماضية من جهة ثانية".

وأشارت مصادر قريبة من الحزب الجديد إلى أنه "لا يملك أي ارتباطات مع جهات حزبية تقليدية أو مسؤولين شاركوا في صفقات الفساد في الحكومات السابقة، كما أن معظم أعضاء الحزب يعتمدون على التبرعات والمساهمات فيما بينهم، في سبيل توفير احتياجاتهم وسفراتهم إلى المحافظات العراقية بهدف كسب أعضاء جدد". وأوضحت لـ"العربي الجديد"، أن "الحزب الجديد قد يشكل هاجساً مزعجاً بالنسبة للأحزاب التقليدية المعروفة، خصوصاً أنه سيحمل خطاباً علمانياً واضحاً وصريحاً يدعم فصل الدين عن الدولة، وتأسيس دولة كفاءات لا تتدخل فيها الآراء والأمزجة الدينية والمذهبية". وتستعد أيضاً مجموعة أخرى لتشكيل تيار ليبرالي جديد، يأخذ على عاتقه حماية مصالح العراقيين من التدخلات الخارجية ومحاسبة فرق الموت الجوّالة وحصر السلاح بيد الدولة، بحسب الناشط من محافظة النجف علي الحجيمي، الذي قال لـ"العربي الجديد"، إن "العام الحالي سيشهد ولادة نحو ستة أحزاب وكيانات سياسية جديدة، بينها مدنية وعلمانية وليبرالية".

وأضاف أن "نجاح تجربة حركة امتداد في مدينة الناصرية وعدد من مدن الجنوب العراقي الأخرى، دفع معظم الناشطين في مجال السياسة والمجتمع المدني إلى التفكير جدياً بالتوجه نحو مزاحمة أحزاب السلطة والفصائل المسلحة في العمل السياسي وسحب البساط تدريجياً عنها". ورأى أن "الأثر الذي تركته الانتخابات الأخيرة على الفصائل المسلحة كان موجعاً، وتسببت بخسارة كبيرة للأحزاب الإسلامية مع صعود جيد نسبياً للكيانات الشابة التي ولدت عقب تظاهرات تشرين".

> نجاح تجربة حركة «امتداد» دفع النشطاء للتحرّك

من جهته، لفت عضو «الكتلة الشعبية المستقلة»، النائب باسم خشان، في حديث مع "العربي الجديد"، إلى أن "مشاركة الشباب من النشطاء والمتظاهرين في صناعة القرار السياسي تعد الضامن الحقيقي للتغيير نحو الأفضل وإجراء الإصلاحات التي ينتظرها الشعب العراقي، خصوصاً بعد أن سيطرت مجموعة من المتنفذين على معظم القرار السياسي وتحكمت بالحكومات طيلة السنوات الماضية، وذلك على الرغم من الإخفاقات السياسية التي تسببوا بها".

وحول ذلك، أكد عضو حركة "وعي" نمير المشهداني، أن "المقاطعة السابقة للعمل السياسي وعدم المشاركة في الانتخابات من قبل الناشطين، بحجج الفساد وعدم نزاهة العملية السياسية في البلاد أثبتت فشلها، بدليل أن كثيراً من الناشطين والمحتجين الذين ينشغلون حالياً بتأسيس جبهات سياسية جديدة هم من المقاطعين للانتخابات". وأضاف في حديث مع "العربي الجديد"، أن "معظمهم اعترفوا بأن مقاطعتهم للانتخابات كانت خياراً خاطئاً، خصوصاً بعد فوز حركة امتداد في مدن جنوب العراق".

بدوره، رأى الباحث عبدالله الركابي، في حديث مع "العربي الجديد"، أن "خيار النشطاء بالتوجه نحو السياسة يحتاج إلى تضحيات لا تختلف عن تلك التي قُدمت خلال فترة الاحتجاجات"، مشدداً على أن "معظم النشطاء متحمسون للتغيير، لكن الحماس وحده لا يكفي، إذ يحتاج إلى خبرة وتطوير لقدراتهم السياسية، ومن الضروري أيضاً تطوير علاقات الأحزاب العلمانية الجديدة بالمحيط الخارجي، وليس الاعتماد فقط على الثقل الجماهيري الذي تملكه".

من احتجاجات أكتوبر 2019 في بغداد (فرانس برس)

إضاءة

قوات «معاهدة الأمن الجماعي»... أداة روسية

> يثير إعطاء روسيا الضوء الأخضر لإرسال قوات «معاهدة الأمن الجماعي» إلى كازاخستان تساؤلات حول مخططات موسكو للمرحلة المقبلة

سامر الياس

ساعات قليلة فصلت بين إعلان الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف طلب المساعدة من منظمة "معاهدة الأمن الجماعي" لتوفير الأمن في بلاده ووصول طلائع القوات الروسية إلى مدينة ألماتا، التي شهدت أعنف الاحتجاجات. وهو ما يطرح أسئلة حول أسباب سرعة التجاوب الروسي السريع وإطلاق أول عملية تدخّل من نوعها للمنظمة بعد نحو 20 عاماً على إعلان تأسيسها رسمياً في عام 2002.

وطلب توكاييف مساعدة المنظمة وإرسال قوات عسكرية لحماية المنشآت الحيوية والمطارات، بعد أيام على اندلاع الاحتجاجات في غرب كازاخستان وانتقالها إلى ألماتا كبرى مدن البلاد، وتحولها السريع من تظاهرات سلمية، كما أظهرت مقاطع الفيديو في الأيام الأولى، إلى عمليات نهب وسرقة للمحلات التجارية والمصارف، وإحراق للمباني الحكومية، واستيلاء مجموعات على المطار. وعشية التدخل، مهّد توكاييف للعملية مساء 5 يناير/ كانون الثاني الحالي، وحينها عُبّر خطابه التصالحي مع مطالب المحتجين وتجاوبه السريع بإقالة الحكومة وعدد من المسؤولين عن ارتفاع أسعار الوقود، وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه في العام الماضي، وذهب إلى الحديث عن أن بلاده تتعرض لهجوم إرهابي منظم يشارك فيه أكثر من 20 ألف مقاتل، بعضهم من جنسيات مختلفة لم يحددها.

وتزامن طلب توكاييف المساعدة مع إعلانه ترؤس مجلس الأمن في البلاد، وهو المنصب الذي احتفظ به الرئيس السابق نور سلطان نزارباييف، الذي ضمن بقاءه في السلطة، بعد استقالته عام 2019 عبر تحكمه بالأجهزة الأمنية وولاء النخب الاقتصادية. كما أقال توكاييف عدداً من المسؤولين الأمنيين وحمّلهم المسؤولية عن تردي الأوضاع الأمنية وعدم اتخاذ إجراءات كافية لحفظ الأمن والاستقرار.

وفي السادس من الشهر الحالي، أعلنت روسيا أنها بدأت بإرسال قوات لحفظ السلام إلى كازاخستان لحماية المرافق الحيوية. وفي وقت لاحق أرسلت باقي بلدان المنظمة الأخرى إلى جانب روسيا وكازاخستان، وهي طاجيكستان وأرمينيا وبيلاروسيا وقرغيزستان، قوات رمزية مقارنة بأكثر من 2500 جندي روسي ومجموعة إضافية من قوات الإنزال المظلي الخاص. ومعلوم أن التدخل في كازاخستان هو الأول من نوعه لقرغيزستان. وفي عام 2010 اعتبرت روسيا أن ميثاق المنظمة لا يخولها التدخل إلى جانب أرمينيا في حربها مع أذربيجان، ما لم تطاول الضربات الأراضي الأرمينية. وأشارت حينها إلى أن المعارك تدور حول إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه، والذي يعود لأذربيجان وفق القانون الدولي. وما زال الغموض يكتنف حقيقة ما حصل في كازاخستان، فمواقف توكاييف تبدلت أكثر من مرة. كما أرسلت الإجراءات التي تبنّاها لحل الأزمة إشارات مختلفة، فضلاً عن أن تطور الحراك وتغيّر طبيعته بسرعة لافتة، يدلان على أن صراعات داخلية على السلطة أملت على توكاييف طلب المساعدة من روسيا. وفي الأيام الأولى لتجاوب الرئيس الكازاخستاني مع مطالب المحتجين، مع توثيق عدة فيديوهات أن التظاهرات لم تخرج عن الإطار السلمي، قبل دخول «عناصر مسلحة غريبة» أحرقت المرافق العامة.

وطُرحت تساؤلات حول استطاعة أكثر من 20 ألف مسلح تحدث عنهم توكاييف تجميع قواهم رغم القبضة الأمنية القوية في البلاد، وسقوط مطار ألماتا بسرعة قياسية.

ومن غير المستبعد أن حملة العزل والاعتقال والتقديم للمحاكمة بحق عدد من قادة الأجهزة الأمنية، وفي مقدمهم قاسم ماسيموف رجل نزارباييف القوي ورئيس جهاز الأمن الوطني، الذي يتمتع بصلاحيات أكبر من صلاحيات جهاز "كا جي بي" السوفييتي سابقاً أو هيئة الأمن الروسية "في إس بي" حالياً، جاءت نتيجة عدم تنفيذ هذه الأجهزة توجيهات توكاييف، أو افتعال أعمال العنف حتى تثبت عدم قدرة الرئيس. وبالتالي السيطرة على الحكم عبر "انقلاب" باستغلال عدم قدرته على ضبط الأوضاع وتأمين الاستقرار.

وفي هذه الحالة لم يجد توكاييف مخرجاً من الاستنجاد بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي لبّى الطلب بسرعة قياسية لحسابات عدة، على الرغم من علاقته الوثيقة بنزارباييف، لأن الطلب جاء من رئيس شرعي منتخب، وبسبب تعرض بلاده لـ«هجوم إرهابي كبير». ولعل بوتين أراد إثبات أنه صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في المحيط السوفييتي السابق، وتقديم تدخله على أنه نصر جديد للكرملين المنشغل في معركة حامية مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي بشأن أوكرانيا. ولا يمكن إهمال احتمال استغلال توكاييف نفسه للاحتجاجات من أجل التخلص من «عباءة نزارباييف»، والانتقال إلى ممارسة صلاحياته الكاملة، بدلاً من البقاء في منصب «رئيس الظل».

متابعة

ثلاثة أيام من التجريف الإسرائيلي

أهالي النقب يواجهون مخططات الاحتلال

> أنهت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الأربعاء ثلاثة أيام من التجريف في منطقة النقب، حيث واجهها السكان هناك رغم القمع والاعتقالات

النقب ـ **العربي الجديد**

لم تمر مشاريع الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بتجريف «الصندوق القومي اليهودي» أراضي بمنطقة النقب وتشجيرها توطئةً لمصادرتها، مرور الكرام على الأهالي هناك. إذ هب أهالي قرى المنطقة، على مدى ثلاثة أيام، للدفاع عن أراضيهم ومواجهة مخططات الاحتلال الذي ادعى أن الأعمال تتم في «أرض دولة». ولجأ الأهالي إلى الإضراب والاحتجاج وحتى الاشتباك مع قوات الاحتلال.

وأنهت آليات التجريف الإسرائيلية، أمس الأربعاء، عملها في منطقة الأطرش قرب قرية سعوة في النقب، بحماية قوات أمنية معززة، وسط أجواء متوترة إثر اعتداءات وحملة اعتقالات طاولت العشرات من الفلسطينيين في اليومين الأخيرين. وكانت قوات معزّزة من أجهزة الأمن الإسرائيلية، قد بدأت منذ الإثنين الماضي، بالتوغل في أراضي ست قرى في منطقة نقع بئر السبع العربية، لا تعترف حكومة الاحتلال بها. وسبق أن أعلنت ما تُسمى «سلطة أراضي إسرائيل» أن أعمال التجريف والتشجير في أراضي النقب تنتهي أمس، وأنه لا علاقة لأي ضغوط سياسية بذلك. كما قال وزير الرفاه الاجتماعي الإسرائيلي، مئير كوهين، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية، إن أعمال التشجير استكملت كما خُطط لها سلفاً. غير أن هيئة البث الإسرائيلية، قالت أمس الأربعاء إنه «من المقرر أن تستمر أعمال تجريف وغرس الأشجار في النقب مدة عام». في غضون ذلك، نفى المدير العام لـ«الصندوق القومي اليهودي» أبراهام دوفدوفاني، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة أمس، أن يكون الصندوق قد حدد ثلاثة أيام لهذه العملية.

وكانت جرافات وآليات الاحتلال، واصلت صباح أمس الأربعاء، تحت حراسة مدججة، عمليات تجريف الأراضي في قرية سعوة في النقب. واستمرت آليات الحفر والتجريف بالعمل أمس، لليوم الثالث على التوالي، وسط مواجهات مستمرة مع الأهالي في النقب، وصلت إلى ذروتها أول من أمس في عمليات مداهمة واعتقالات طاولت أكثر من 18 شخصاً، بعضهم من القاصرين، بعد محاولات تظاهر في مناطق متفرقة من النقب. كما استكملت قوات الاحتلال حملة الاعتقالات أمس والتي طاولت 9 أشخاص خلال مواجهات في قرية سعوة. كذلك، دهمت قوات الاحتلال صباح أمس قرية صووين في النقب لتنفيذ حملة اعتقالات بحق عدد من الشبان بتهمة مشاركتهم في عمليات الاحتجاج والمواجهات مع عناصر الشرطة الإسرائيلية.

وأعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية صباح أمس، أن أحد القطارات الإسرائيلية توقف الثلاثاء، بعدما رصد سائقه وجود حجارة على السكة الحديدية، وقيام شبان من النقب برشق سيارات إسرائيلية بالحجارة. وادعى وزير الإسكان في حكومة الاحتلال، زئيف إلكين، في حديث مع الإذاعة الإسرائيلية، أمس أن عمليات التجريف والتحريج «تجري في أراضي دولة، وليست أراضي خاصة»، مؤكداً عزم الحكومة الإسرائيلية على مواصلة عمليات التجريف في النقب. في هذه الأثناء، دعا وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، بحسب ما نقلت عنه هيئة البث الإسرائيلية، إلى «وقف عمليات التجريح مؤقتاً للتوصل إلى تسوية»، فيما قال وزير الرفاه والضمان الاجتماعي الإسرائيلي، والمكلف من قبل الحكومة بـ«تسوية (مسألة) توطين البدو» في النقب، مئير كوهين، إن حكومته شرعت بمحادثات «مع جميع الأطراف المعنية في محاولة للتوصل إلى تسوية»، مشدداً على أن «الأهم هو عودة القانون والنظام إلى النقب».

في المقابل، كانت لجنة التوجيه العليا للعرب في النقب، دعت بعد اجتماع طارئ لها مساء الثلاثاء، إلى الحضور إلى أراضي نقع بئر السبع للتصدي لجرافات وآليات الصندوق القومي اليهودي، الذي قالت إنه يشنّ بالوكالة عن الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة حملات لتجريف أراضٍ زراعية في القرى العربية غير المعترف بها في النقب، بزعم أن هذه أراضي دولة. ودعت اللجنة إلى تظاهرة بعد ظهر اليوم الخميس عند مفرق سعوة، فيما كان الإضراب العام يعم القرى العربية مسلوبة الاعتراف في النقب، احتجاجاً على عمليات التجريف.

من جهته، أعلن مُركّز عمل لجنة التوجيه العليا للعرب في النقب، جمعة الزبارقة، في بيان عممه على وسائل الإعلام أمس، أن ما تشهده منطقة النقب «عملية إجرامية من قبل الحكومة الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان». وأكد أن الأوضاع في منطقة نقع بئر السبع «سيئة للغاية، والاعتقالات طاولت قاصرين ونساءً وأطفالاً». من جهتها، اتهمت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، إسرائيل، بـ«ارتكاب جرائم بحق الفلسطينيين في منطقة النقب في امتداد لحربها على الوجود العربي الفلسطيني». وقال بيان «الخارجية» إن «ما يتعرض له النقب، هو انعكاس لعقلية دولة الاحتلال الاستعمارية، الاستيطانية التهويدية، وترجمة لثقافة العداء والكراهية والعنصرية ضد الفلسطيني أينما كان».

> حملة الاعتقالات طاولت قاصرين ونساءً واطفالاً
>
> دعت لجنة التوجيه العليا للعرب في النقب لتظاهرة اليوم

اعتقلت قوات الاحتلال عشرات الأشخاص في النقب (محمد غرايلي/فرانس برس)

شرق غرب

كوريا الشمالية تختبر بنجاح صاروخاً فرط صوتي

أعلنت كوريا الشمالية، أمس الأربعاء، أنها أجرت تجربة ناجحة لصاروخ فرط صوتي، بإشراف الزعيم كيم جونغ أون (الصورة). ونقلت وكالة الأنباء الكورية الشمالية عن كيم حثه بلاده على «تسريع الجهود لتعزيز ترسانتها الاستراتيجية العسكرية تدريجياً، إن على صعيد النوعية أو الكمية، ومواصلة تطوير جيشها». وذكرت الوكالة أنّ الصاروخ، الذي أطلق الثلاثاء الماضي، حمل «رأساً حربياً انزلاقياً فرط صوتي أصاب هدفاً في البحر يبعد ألف كيلومتر».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

بوركينا فاسو: توقيف عسكريين بتهمة التحضير لانقلاب

أعلنت السلطات في بوركينا فاسو، أمس الأول، أنها أوقفت ثمانية عسكريين بتهمة السعي «لزعزعة استقرار المؤسسات» من خلال التحضير لانقلاب. وقال المدّعي العام العسكري في واغادوغو، في بيان، إنّ النيابة العامة العسكرية تلقّت بلاغاً عن «مشروع لزعزعة استقرار مؤسسات الجمهورية خطّطت له مجموعة من العسكريين». وأشار إلى فتح تحقيق واعتقال «ثمانية عسكريين».

(فرانس برس)

لودريان يتّهم «فاغنر» بدعم عسكر مالي

اتّهم وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان (الصورة)، أمس الأربعاء، مرتزقة مجموعة «فاغنر» الروسية، بـ«دعم» المجلس العسكري الحاكم في مالي، بذريعة أنهم منخرطون في مكافحة المتشددين. وقال لودريان، خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للجمعية الوطنية الفرنسية، إن «فاغنر موجودة لدعم المجلس العسكري بينما تتظاهر بأنها تحارب الإرهاب».

(فرانس برس)

إيران: توقيف شخص يشبه بأحراقه تمثالاً لسليماني

أوقفت السلطات الإيرانية شخصاً تشتبه بضلوعه في إضرام النار بتمثال لقائد «فيلق القدس» قاسم سليماني الذي اغتيل بغارة أميركية في العراق مطلع 2020، في مدينة شهركرد جنوب غرب البلاد الأسبوع الماضي. ونقل موقع «ميزان أونلاين» الإلكتروني التابع للسلطة القضائية، أمس الأربعاء، عن رئيس السلطة القضائية في المحافظة أحمد رضا بهرمي قوله إنه «تم توقيف منفّذ هذا العمل المشين». وأشار إلى أن المشتبه به «عنصر مناهض للثورة» الإسلامية.

(فرانس برس)

مقتل 4 باشتباكات بين أرمينيا وأذرب

يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب «المحنة»، مذكرات رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد السلام جلود. تختار «العربي الجديد» أجزاء منه، وتنشرها

الملحمة [5/4]

مذكرات
عبد السلام جلود

أتقن القذافي استخدام الواحد ضد الآخر، وجماعة ضد أخرى، وقبيلة ضد أخرى. ومارس هذا ضد أعضاء مجلس قيادة الثورة... ومع أبنائه أيضاً

كانت استراتيجية الأخ معمّر الأساسية في ليبيا هي «الأمن ثم الأمن»

عبد السلام جلود

قدّمت استقالتي من منصبي عام 1981، وذلك رفضًا للممارسات القمعية التي كانت تقوم بها اللجان الثورية، عارضت بشدة الممارسات السلطوية والقمعية، كما عارضت بقوة مطاردة الليبيين في الخارج، وطالبت بوقفها فورًا، وقلت: «هذا إنهاء للثورة. وعندما تنتهي الثورة أخلاقيًا فسوف تنتهي سياسيًا؛ إذ لا يمكن لثورة أن تطارد أبناءها وتصفيهم في شوارع أوروبا». كان موقفي هذا صارمًا، حتى إنّني قررت الاستقالة من قيادة الثورة، والبقاء في منزلي، ما لم يوقف عملًا ثوريًا، بل هو إجرام يقوم به جنود مكلفون منك ومن جماعتك، ليبرهنوا لك أنهم قادرون على تنفيذ ما تطلبه منهم، حتى تكون لهم حظوة عندك». بعد ستة أشهر، اتصل بي الأخ معمّر في منزلي، وطلب مني إجراء حوار، فوافقت. وحدث، حين كنت في طريقي لمقابلته في مقر اللجان الثورية، أن استوقفني شخص اسمر البشرة اسمه أحمد الحصيري، وكان رئيسًا لتحرير صحيفة الزحف الأخضر. بدا لي متورم الوجه والعينين وأثر اللكمات والضرب واضح على وجهه. قال لي وهو يبكي: «منذ يومين اتصل بي أحمد رمضان وقال لي إن القائد يطلب منك أن تكتب مقالًا ضد الضابط عبد السلام الزادمة وإخوته، وأعطاني عناصر المقال التي وضعها الأخ معمّر، وفيه وصف لهم بأنهم «فاسدون ومرتشون». وحينما صدر عدد الجريدة وهو يحمل المقال، هاجمني عبد السلام الزادمة وإخوته في مقر الصحيفة، وأنهالوا عليّ بالضرب المبرح، وكانوا ملثمين، ولم أكن أعرفهم أو قد التقيت بهم من قبل». وعلى الفور طلبت إحضار الضابط عبد السلام الزادمة. كان موسى كوسا (الأمين المساعد لأمانة الخارجية في ما بعد) قريبي، وهو يقول لي: «أخ جلود، القائد ينتظرك»، فقلت له: «لا يمكنني مواصلة طريقي للقاء به حتى يتمّ إحضار هذا الضابط». حينما حضر سألته: «هل أنت وإخوتك قمتم بضرب (محمد الحصيري)؟» فقال لي: «نعم سيدي» وعلى الفور صفعته على وجهه عدة مرات وأرسلته إلى السجن. ثم ذهبت للقاء الأخ معمّر، وما إن دخلت عليه حتى قال لي متهكمًا: «إذا بقيت مع بيتك واستقلت، مَنْ سيكون معك؟ إلّا علي فضيل (وهو يقصد مدير مكتبي) حتى قبيلتك معي». فقلت له: «أنا لا أملك سوى ثوريتي وصدقيتي، وليس لي قبيلة. قبيلتي هي الثورة والحرية والوحدة والأمة، لكن يا أخ معمّر، خوفي أن يأتي يوم ولا يكون فيه أحد معك إلّا أحمد إبراهيم».

خلال هذا اللقاء، بقيت مصرًا على موقفي بضرورة وقف «مطاردة الليبيين في الخارج» وتصفيتهم، فوافق وطلب مني أن نذهب معًا إلى خيمته في باب العزيزية. وهناك وجدت المجموعة التي كانت بناء على الأفكار التي طرحتها في حواراتي مع الأخ معمّر في سرت. في هذا الوقت من عام 1986، وبينما كنت منغمسًا في كتابة «برنامج التغيير»، فوجئت بوصول الصديق الكاتب الليبي المعروف، الصادق النيهوم وهو يطرق باب منزلي في المصيف. حين استقبلته، طلبت منه أن يقرأ ما كتبت، وأن يطلع بنفسه على أفكار برنامج التغيير الذي أعده، وما إن انتهى الأخ النيهوم من قراءة مسودة البرنامج، حتى هبّ من مقعده وقال لي بصوت بدوي: «صبيّ يا بطل» أي قم يا بطل لأعانقك. ثم عانقني وقال لي: «لو تحقق هذا البرنامج فسوف أعود غدًا من سويسرا لأتولى إصدار صحيفة»... وفي هذا الوقت، كان يزورنا الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. بعد اجتماعي به طلبت منه أن يقرأ البرنامج، وما إن انتهى من قراءته، حتى قال لي: «اهنئك يا أخ عبد السلام. لم يحصل أن تكون هناك ثورة منتصرة وتمسك بزمام السلطة، تملك الشجاعة وتقوم بهذا النقد الجريء، وتقدم حلولًا أكثر جرأة». وقال لي: «نحن في فصائل الثورة الفلسطينية، حينما خرجنا من لبنان نتيجة أخطائنا وتصرفاتنا وفقدنا ساحة لبنان، قام كلّ فصيل في مؤتمره بنقد تصرفاته وأخطائنا، لكن للحقيقة لم نملك الجرأة لنُنقد أسباب خسارتنا لساحة لبنان مثلك». كانت لدي ثلاث أوراق عمل. الورقة الأولى: تضمنت «نقد حركة اللجان الثورية» وممارساتها القمعية، وكذلك «نقد الأجهزة الأمنية» و«الممارسات اللاثورية والتزييف والنفاق، وانعدام الممارسة الديمقراطية» و«غياب النقد» بوصفه «أوسكيس الحياة» لأيّ ثورة أو حركة سياسية. وفي هذه الورقة، ركزت على أهم الأفكار، ومنها أنّ الثورة تقوم على الحب والصراحة والوضوح مع الجماهير؛ فإذا ما نجحنا نقول إنّنا نجحنا، وإن فشلنا فعلينا أن نصارح الجماهير بالفشل وبأسبابه. الثورة ليست توجيهًا «لإراديًا».

الورقة الثانية: تضمنت هذه الورقة شرحًا للمفاهيم والسياسات الاقتصادية، وقد حللت فيها مقولات الكتاب الأخضر، وبيّنتُ أن هناك مسافة بين النظرية والتطبيق، وأشرت إلى أن أهم المقولات اتسم بكثير من الأخطاء التي قادت إلى التطبيق المجزأ والخاطئ للمقولات نفسها. لذا، وضعت رؤية عملية لكيفية تقوم على الفهم العلمي الجماعي، وأكدت أن الأسئلة التي واجهت كارل ماركس وفريدريك إنغلز، ليست الأسئلة نفسها التي واجهت فلاديمير لينين. وفي هذه الورقة، اعترضت على الشرح الذي قدمه الأخ معمّر للكتاب الأخضر، وقلت: «من الخطأ أن نقدّم الشروح لما جاء في الكتاب»؛ لأن ذلك يعني أن «الكتب أقفلت والأقلام جفّت». وقلت: «يجب ألّا تكون هناك مرجعية وفتاوى لشخص - وكنت أقصد الأخ معمّر - بل إن المرجعية هي النصوص النظرية ضمن قراءة جماعية، وضمن التسليم بالحقيقة القائلة إن هناك بالفعل مسافة بين النظرية والتطبيق».

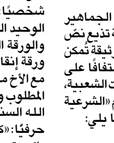

الدجل والاستقلالات الزائفة

منذ مطلع عام 1974، بدأ الأخ معمّر القذافي رحلة «الدجل» والظهور في مظهر الزاهد في السلطة، حيث شرع في «مسلسل استقالات زائفة» واحدة تلو الأخرى، وكان مع كلّ استقالة يطلب من الآخرين من حوله، وأجهزة القمع، أن يفرضوا على الجماهير الخروج لمطالبته بالعدول عن استقالته. لقد كانت تسيطر عليه فكرة، مفادها أنه كلّما أوغل في قمع الجماهير، وكلما خرجت الجماهير إلى الشارع احتجاجًا على تصرفاته، فإنه سيقول لها: «أنا كنت غير راغب في السلطة وراضها لها وأنتم أجبرتموني على العودة. اقبلوني كما أنا». ولتحقيق هذا الهدف، كانت هناك مجموعة من المنافقين والأتباع وموظفي الأجهزة، تقود هذا التلاعب بالجماهير، وكان الغرض من إعلان الاستقالة الزائفة في كلّ مرة، هو أن يقول الأخ معمّر للأشعب الليبي: «أنا أنا، وأمّا أعضاء مجلس قيادة الثورة».

الورقة الثالثة: تضمنت مقترحات تتعلق بإعادة تنظيم القوات المسلحة التي كانت تضمّ نحو 350 ألف منتسب، بمثلون فعليًا أكثر من ثلث القوة العاملة في البلاد. كانت هذه القوة معطلة لأنها خارج العملية الإنتاجية، وهي تشكل عبئًا ماليًا يكلف الخزينة مبالغ هائلة. لذا، اقترحت تقليص القوات المسلحة إلى 150 ألفًا، كما اقترحت إيقاف شراء الأسلحة، وإقفال بعض القواعد الجوية، ووضع خطط لتخزين الأسلحة على مدى طويل، كما اقترحت تقليص أعداد الطلبة الذين يتوجهون إلى الانتساب إلى القوات المسلحة.

وهكذا، توجهت إلى بنغازي لمناقشة الأوراق الثلاث مع الأخ معمّر. لمّا وصلت إلى المدينة، اكتشفت أنه توجه إلى مدينة البيضاء؛ فلحقت به على وجه السرعة. وسرعان ما التقيت به في منطقة تفصل بين المرج والبيضاء. وحين قرأ الأوراق، قال لي إنه يوافق على ما ورد فيها من تصورات، ثم قال لي: «كيف يمكن إقرار هذه الأوراق؟»، فقلت: «نعرضها على المؤتمرات الشعبية». فردّ قائلًا: «يُستحسن أن نعرض على ملتقى اللجان الثورية أولًا، ولكن يجب ألّا نعرض على أنها صادرة عن القيادة حتى لا يؤثر ذلك في قناعاتهم».

مؤتمرات شعبية بلا جماهير

في هذه اللحظات، شعرت بالريبة مما سمعت، وانتابني شعور حقيقي بأن الأخ معمّر لم يكن جادًا في الموافقة على الأوراق المقدمة، بل شعرت أنه غير جادّ في إحداث أي تغيير جذري. ومع ذلك وافقت على مضض. ثم اتفقت معه على موعد عقد الملتقى العاشر لحركة اللجان الثورية، في يوليو/ تموز 1986، في جامعة الفاتح. حين عقد الملتقى في الموعد والمكان المتفق عليهما، وكنا قد اتفقنا أن تُعرض الورقتان الأولى والثانية على الملتقى، لاحظت أنّ جدول الأعمال يتضمن مناقشة هاتين الورقتين، وكنت قد فهمت أنّ الأخ معمّر سرّب إلى أعضاء الحركة خبرًا يقول إنّ «الأخ عبد السلام جلود أعدّ هاتين الورقتين وهما تعبّران عن رأيه هو».

كانت الورقة الثالثة من «مشروع برنامج التغيير الجذري» الذي قدمته، تتضمن تصورات لإصلاح العجز في الميزانية، خصوصًا بعد انهيار أسعار النفط التي وصلت إلى 7 دولارات، بتوجيه مئتي ألف من أفراد القوات المسلحة نحو سوق العمل، وهكذا يمكننا أن نعالج الخلل في الموازنة. لكن دُفنت «محاولة التغيير الجذري» في مهدها، وانتهى الملتقى.

أصبحت المؤتمرات الشعبية بلا جماهير عن أن تكشف لها الزيف، وأنّ دورها هو إضفاء «مظهر ديمقراطي» شكلي يغطي على حكم القبيلة وحكم الفرد. وهكذا، باتت المؤتمرات الشعبية مهجورة من الجماهير، بحيث إنّ عدد الحضور في كل مؤتمر لا يتجاوز ثلاثين أو خمسين شخصًا من كبار السن والمتقاعدين والأتباع، بعد أن كانت الجماهير تحضر بكثافة. فوجئت بأنّ الإذاعة المرئية تذيع نصّ ما سمي «وثيقة الشرعية الثورية» وهي وثيقة تمكن معمّر من حصر السلطة كلها في يده، التفافًا على سلطة الشعب وعلى صلاحيات المؤتمرات الشعبية، بحيث تسمح له باتخاذ أي قرارات باسم «الشرعية الثورية كقائد للثورة». وهي تتضمن ما يلي:

- إن ما يقوله أو يعمله هو «قانون».
- يكلف أعضاء القيادة التاريخية بالمهمات التي يراها.

فاتصلت بالأخ معمّر هاتفيًا، وكنت في حالة من الغضب الشديد وقلت له: «ما هذا الكلام الفارغ الذي يذاع؟». ثم أضفت: «هذا فراق بيني وبينك، أنت اخترت هذا الطريق، وأنا اخترت طريقي».

في هذه الفترة، ابتداء من عام 1975، عمل الأخ معمّر على تدمير الجيش؛ فهو أعلن «قيام الشعب المسلح» لتنظيم الشعب في «كتائب»، وشكّل أيضًا لجانًا ثورية في قطاعات الجيش المختلفة، وهذه العناصر هي العناصر الفاشلة في الجيش ومن الفوضويين وغير المنضبطين، وبذلك قضى على اهم اعمدة الجيش النظامي، وهي الانضباط والنظام والربط، والذي هو أساس أي مؤسسة عسكرية. و«فتّش» الجيش، ونشر الخوف والرعب في قلوب الضباط، وأفرغ الجيش من القيادات العسكرية، وأحلّ محلها اقرباءه وأزلامه والمقرّبين منه. وهمّش دور الضباط الأحرار، وأحل محلهم مجموعات من الموالين له في الأجهزة الأمنية. وقضى على أي إمكانية لوجود عقل جماعي؛ فانهى دور النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي، فلم يترك لأي شخص فرصة تكوين، أو تشكيل، رأي جماعي منظم. كان الأخ معمّر يرى في ذلك خطرًا داهمًا عليه شخصيًا؛ ولذا خلق حالة من الرعب والإرهاب والخوف إلى درجة اصبح فيها كل فرد مذعورًا وخائفًا حتى من زوجته أو أخيه أو صديقه. لقد خلق مناخًا مخابراتيًا مقيتًا، في عام 1986، كشف الأخ معمّر عن حقيقته فعليًا، بصفته شخصًا قبليًا متألهًا ورجلًا فاشيًا معاديًا للشعب. لا يحب سوى المديح لنفسه والتطبيل له. وأظهر أيضًا بجلاء أنه يحبّ الألقاب وأن يُمجده الشعب كإمبراطور من القرون الوسطى، يقبلون أنفه وجبينه ويده، وكان يكره الرجال، ويحبّ أشباه الرجال والصبيّ والطبّالين والمادحين. ببساطة، لم يكن يريد شركاء. ومع أن أعمال التزييف والانحراف، التي وصلت إلى حدّ الجريمة، بدأت فعليًا عام 1981، فإنّ الأخ معمّر كشف عن حقيقته على نحو ساطع عام 1986. وساقول بصدق إنّ الرأي الوحيد الذي كان يصغي إليه هو رأيي، وكان يقول لي: «إنّ الرجل الوحيد في هذه البلاد الذي احترمه هو أنت» وفي كلّ الحوارات كان يكرر ذلك، وكان أقول له: «إذا أردت أن تحترمني، احترم الشعب» حتى إنّني في إحدى المرات، قلت له: «أهنّي، لكن احترم الشعب».

في بداية عام 1993، قررت القيام بمحاولة أخرى مع الأخ معمّر من أجل إحداث تغيير جذريّ، بعدما وصلت الأمور إلى مرحلة فظيعة من السوء والتدهور في كل مجالات الحياة بليبيا. في هذا العام، أجريت مع الأخ معمّر حوارًا معمقًا وطويلًا وصريحًا وصادقًا، ومارست ضغطًا شديدًا من أجل إقناعه بضرورة التغيير، وعرضت عليه ملامح الحلّ وأسسه، ثم اتفقت معه على تقديم تحليل جريء للوضع الراهن، يتسم بالقدرة على تشريح الواقع بجسارة، وبالقدرة على وضع حلول عملية وجذرية. وبالفعل، عكفت على وضع ورقة تحليلية جريئة عن الواقع الراهن قدّمت فيها حلولًا شجاعة. في هذا الوقت، صادف أنّ أحمد قذاف الدم التقى الأخ معمّر، وقال له: «أنا كنت لسنوات خارج ليبيا. وحينما عدت إلى ليبيا والتقيت بالناس هنا، وتعرّفت على الواقع، فإنني مضطر إلى أن أقول لك إنّ الوضع خطير جدًا، فالنفاق والتزييف لا يمكنهما أن يخفيا حقيقة الوضع النفسي والمعيشي. الناس هنا تعيش ظروفًا اقتصادية ونفسية مروّعة، وما لم تبادروا إلى مراجعة الأوضاع الراهنة، فإنّ الجماهير لن تستطيع تحمل هذه الأوضاع». جاء لقاء الأخ أحمد قذاف الدم بالأخ معمّر، بعد حواري معه؛ ولذا طلب الأخ معمّر من أحمد قذاف الدم أن يلتقي معي ويحدثني عن رأيه في الأوضاع الراهنة. وبالفعل، وصل الأخ أحمد قذاف الدم ووجدني في مكتبي عاكفًا على إعداد ورقة التصورات.

قرأ أحمد الأفكار والحلول المقترحة في هذه الأوراق، فعبّر عن إعجابه بها، وحين عاد للقاء الأخ معمّر قال له حرفيًا، وهذا ما أخبرني به الأخ معمّر شخصيًا: «الرائد عبد السلام جلود هو الشخص الوحيد الذي يفهم الواقع أكثر من أي شخص آخر، والورقة التي أعدّها واطلعت على جزء منها هي ورقة إنقاذ لليبيا». في هذه الأثناء، وبعد حواري مع الأخ معمّر حين شرعت في وضع أسس التغيير المطلوب وقواعده، اتصل عبد السلام الزادمة بعبد الله السنوسي وببعض المقرّبين منه، وقال لهم حرفيًا: «كلموا الأخ القائد إذا لم يبادر إلى التغيير راكم بتريحوا في داهية (أي سوف تنتهي الثورة)».

فلما علم الأخ معمّر بأمر هذه المكالمة، قال لعبد الله السنوسي وبعض معاونيه «أسألوا عبد السلام الزادمة، هل قابل عبد السلام جلود أو تحدث معه على الهاتف؟». وحين سئل عبد السلام الزادمة عن أمر هذه المكالمة، ردّ قائلًا: «منذ أكثر من أربعة أشهر لم أقابل الرائد عبد السلام جلود ولم أتصل به بالهاتف». كان الأخ معمّر يظن أن ما قاله الزادمة هو تردد لكلامي، وذلك ما بيّن بجلاء ساطع الحالة النفسية التي بلغها، إلى الحدّ الذي باتت فيه البطانة في حالة ذُعر تام، فأخذت تكشف عن مخاوفها من أن تسوء الأمور أكثر فأكثر؛ بما يفقدها امتيازاتها ومكاسبها. بعد أن أنهيت إعداد الورقة، ذهبت إلى الاجتماع بالأخ معمّر، وعرضت عليه الأفكار والحلول والمقترحات. وبعد أن قمنا باستعراض أهم الأفكار قال لي: «هذا رأي الثورة وليس رأيك الخاص، وأنا أوافق عليه تمامًا»، ثم بادر على الفور بقرع الجرس، وطلب استدعاء السكرتارية طالبًا طباعة الورقة، وحين اطلع الإخوان أحمد رمضان وعبد السلام غيث على الورقة خلال طباعتها، تأثرا بها، وحين أحضرها، له قالا: «يا قائد، هذا ما يريده الشعب، والرائد عبد السلام جلود رجل قريب من الشعب ويعرف الواقع بعمق ويدرك خطورة ما يجري في الشارع».

الاعتراف بإسرائيل

في اليوم التالي في مطلع أيار/ مايو 1993، غادرنا طرابلس برًا عبر بني وليد، في طريقنا إلى سرت لحضور مؤتمر الشعب العام. في هذا الوقت، اطلع بعض ضباط الحرس الخاص على الورقة - وأذكر أن المقدم منصور ضوّ كان من بينهم - فقالوا للأخ معمّر: «هذه الورقة تشكل ورقة إنقاذ ويجب تطبيقها بالكامل من الصفحة الأولى حتى الأخيرة». وكان هذا، بالنسبة إليّ، دليلًا إضافيًا على أن الوضع قد بلغ مداه المأساوي بالفعل، فحتى المستفيدون والأقرباء والمحاسيب باتوا يشعرون بخطورة الأوضاع، وارتعدت فرائصهم من الخوف على امتيازاتهم ومكاسبهم. توقفنا في منطقة السدادة ببني وليد لتناول طعام الغداء، فلحق بنا جاد الله عزوز الطلحي.

بعد الغداء، جرى نقاش بيني وبين الأخ معمّر، فقال لي حرفيًا: «يا عبد السلام لا بد من الاعتراف بإسرائيل»، كان وقع الكلمات التي سمعتها من الأخ معمّر كالصاعقة. ثم أردف قائلًا: «الأميركيون لن يسمحوا لنا بإنجاز الوحدة ما دمنا نحن معادين لليهود ولم نعترف بهم»، فقلت بغضب: «ما هذا الكلام يا أخ معمّر؟ أكاد لا أصدّق ما تقول، ما فائدة الوحدة العربية إذا ما كانت ستقودنا إلى الاستسلام للعدو؟ أنا أرفض هذه الوحدة»، فردّ قائلًا: «نعترف بإسرائيل لكي تسمح لنا أميركا بإنجاز الوحدة ثم وتحديدًا الولايات المتحدة الأميركية والغرب، صار يطلق «بالألوان الاختيار»؛ فكان يقرر إصدار تصريحات على لسان ابنه سيف ليعرف كيف تفكر الموالون المتحدة والغرب تجاهه، وقد كان يطلق في وجهي وفي طريقي. لولاك لاعترفت بإسرائيل».

عبد السلام جلود (Getty)

كان معمّر يخطط لحكم ليبيا مدى الحياة ومن بعده لأولاده

أصبح كلّ فرد مذعوراً حتى من زوجته أو أخيه أو صديقه. خلف القذافي مناخاً مخابراتياً

عند هذا الحدّ انتهى الحوار الصاخب بيننا، ثم توجهنا إلى سرت.

لقد تأكدت تمامًا من أنّ الأخ معمّر غير مستعد - ولم يكن جادًا بطبيعة الحال - لأيّ عملية تغيير حقيقية، وأنه يتجه نحو تحويل ليبيا إلى «أقطاعية» سياسية، وأنه لا قيمة للإنسان الليبي في نظره، فلا أهمية لحالته أو مشاعره، وأنّ هذا الإنسان له وظيفة واحدة هي «التطبيل» وممارسة «الرياء» العلني بكيل المديح لشخص «القائد» وترديد قول: «كلّ شيء على ما يرام». كان الأخ معمّر يتصرف مع الشعب الليبي كسلطان من القرون الوسطى: الجميع يجب أن يسبّحوا بحمده ويكيلوا له المديح. عندما بدأ معمّر بتهيئة ابنه سيف خليفةً أول له، وأخذ يقدمه للليبيين والعالم، والقذافي واقع تحت وهم أنه يملك الذكاء والدهاء ليخدع الجميع، مثل ليبيا الغد، الانفتاح. وهكذا. وفي الوقت نفسه كان يُغلق إقطاعيته أكثر ويدمر البلد أكثر فأكثر، وفي إحدى الفترات شعر سيف بالإحراج؛ لأنّ والده لم ينفذ هذه الشعارات والسياسات، فغضب وذهب إلى أوروبا وتحديدًا إلى لندن.

في اليوم الأول لعيد الأضحى ذهبت إلى منزل الأخ معمّر لتقديم التهاني بمناسبة العيد. وبينما كنّا نجلس معًا، رنّ جرس الهاتف، وإذ بالمتصل سيف. وبعد أن هنأ والده بالعيد، قال له والده خذ عمك عبد السلام وهنئه بالعيد. وفعلًا فعل، ثم واصل الحديث مع والده الذي حاول إقناعه بالعودة إلى ليبيا. وقال له: «يا سيف إذا لم تعد إلى ليبيا فإنّ المعتصم سيأخذ مكانك». وأنا أعرف أنّ معمّر يؤمن بسياسة «فرّق تسد» حتى النخاع، ويجيد ويتقن أساليب استخدام الواحد ضد الآخر، واستخدام جماعة ضد أخرى، واستخدام قبيلة ضد أخرى. وقد استخدم هذه السياسة وهذه الأساليب ضد أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الوحدويين الأحرار، ولكن لن يستخدم هذه السياسة وهذه الأساليب مع أبنائه فقد كانت هذه مفاجأة محزنة لي.

مجموعة من الطالبات في الأكاديمية العسكرية النسائية بطرابلس يهتفن أثناء تخريجهن، بحضور معمر القذافي (Getty)

القذافي وجلود ووزير الداخلية الخويلدي الحميدي خلال لقاء في طرابلس مع طلاب ليبيين يدرسون في الخارج (Getty)

في خمس حلقات متتالية. في الجزء الرابع يتحدث جلود عن أسباب خلافه مع معمّر القذافي وعن بدء مرحلة «الدجل» في ليبيا

(القذافي يلوّح للجماهير ومعه عبد السلام جلود في طرابلس، يونيو 1975 (فرانس برس)

انقلاب فاشل

كان عمر المحيشي، عضو مجلس قيادة الثورة، مثقفاً ثورياً، وكانت لديه ميول يسارية، وكان غير راضٍ عن هيمنة الرئيس معمّر القذافي ومحاولة انفرادِه بالسلطة؛ ولذلك حاول القيام بانقلاب عام 1975 لإطاحة القذافي. كنت أعرف المحيشي منذ كنّا في التنظيم المدني، وأعرف طباعه الشخصية. كان من أسرة غنية ومثقفاً، لكنّه كان يتصف بالتعالي وافتقاد القدرة على التواصل مع الآخرين. وحينما بدأ بالتخطيط لمحاولة الانقلاب، تمكن من إقناع عضوين في مجلس قيادة الثورة، أحدهما عوض حمزة، وبعض ضباط الحرس الجمهوري، وخاصة ضباط مصراتة، بالمشاركة في الخطة. كان معمّر محبّاً لمصراتة وأهلها منذ دراسته في مدرستها الثانوية، لأنّ الكثير منهم كان يعطف عليه ويساعده، حتى إنّهم ساعدوه في الحصول على موافقة للدراسة في ثانوية مصراتة، وأن يقيم في القسم الداخلي. وفي ذلك الوقت كانت فرص السكن في القسم الداخلي صعبة. كان عمر المحيشي رافضاً لممارسات معمّر السلطوية وهيمنته وطغيانه وانحرافه عن مبادئ الثورة. لكنّ هذه المحاولة سرعان ما كُشفت قبل أن تبدأ، حين تمكنت عناصر القذافي من معرفتها والإبلاغ عنها. كانت محاولة الانقلاب من أخطر المؤامرات التي تعرضت لها الثورة، لأنّها من قلب قيادة الثورة، ولشارك ضباط من القوى الجمهوري فيها. فهذه القوة كانت مهمتها في الأصل حماية الثورة وحماية معمّر شخصياً. كان معمّر، حتى لحظة تنفيذ هذه المؤامرة، ثورياً يثق بالضباط الأحرار والضباط الذين التحقوا بالقوات المسلحة بعد الثورة. كان ضباط الحرس الجمهوري وقوات الردع من مختلف المدن الليبية، وليس بينهم أي ضابط من قبيلته القذافة، وأذكر أنّ من بين المشاركين في محاولة الانقلاب ضابط شجاع من أهالي مصراتة يدعى أبو ليفة، وآخر يدعى محمد عبد الوهاب.

قُتل أبو ليفة في أثناء مطاردته بعد فشل محاولة الانقلاب، وهو يتّجه نحو الحدود التونسية. وقبل فرار عمر المحيشي إلى تونس، جاء إلى مقر قيادة الثورة في باب العزيزية، وكان متوتراً، وأنا لا أعرف إذا ما كان سبب مجيئه قصد اغتيال بعض أعضاء القيادة، وعلى رأسهم معمّر القذافي، أو أنّه جاء للتأكد من أنّ الأمور كلّها هادئة وطبيعية في القيادة، بما يسمح له بالفرار نحو الحدود التونسية. وأنا أرجّح الفرضية الأخيرة. حينما وصل إلى مبنى القيادة، كنت في هذا الوقت في حيّ قرجي ألقي محاضرة عن الثورة في شقة شعبية تابعة لفرع الاتحاد الاشتراكي في الحيّ.

صحيح أنّ هذه المحاولة الانقلابية فشلت، لكنّها أسست لانقلاب معمّر على الثورة؛ ولذا قاد معمّر انقلاباً «ناعماً» وماكراً، ومخادعاً وشيطانياً، استغرق تنفيذه حوالى تسع سنوات، عاد في نهايته ليصبح «شيخ قبيلة» بامتياز، وحاكماً وطاغية مطلق الصلاحيات؛ فقد شنّ حملة شعواء على قيادة الثورة، وشكّك فيها وفي قدراتها، بقصد ضرب صدقيتها في أعين الجماهير، وعمل على «تفسيخ» حركة الضباط الأحرار، وكان يقول لي: «يا عبد السلام، الضباط الأحرار لا يفيدوننا الآن. إنّهم سيتعاملون معنا على أساس أنّهم شركاء في الثورة. نحن في حاجة إلى ضباط وناس جدد، يكون لنا عليهم جميل». فقلت له: «لا يمكن أن أوافق على هذا التفكير، الضباط الأحرار إخوة وشركاء لنا، ولا يجب أن يشعروا أنّنا تخلينا عنهم وأبعدناهم وتخلصنا منهم بعد نجاح الثورة ووصولنا إلى السلطة. يجب أن نبحث عن شركاء، وأصحاب رأي جدد؛ لأنّ هؤلاء سيكونون معنا في السراء والضرّاء، أما الأتباع والانتهازيون فسوف يتوارون عن الأنظار ويتبخرون». لكنّه، مثل أي طاغية، أخذ يبحث عن الانتهازيين وأنصاف الرجال.

في هذا الوقت، أمر إدارات التعليم بتزوير الشهادات الدراسية لأقاربه من أجل تمكينهم من دخول الكليات والمدارس العسكرية، وأقام تحالفاً قبلياً بين قبيلته وقبيلة ورفلة، وشرع في تفريغ الحرس الجمهوري وقوات الردع من الضباط الأحرار والمؤامرة الوطنيين، وإحلال أقاربه محلهم. وعيّن أقاربه والأتباع والانتهازيين في مراكز حساسة في أجهزة الأمن والمخابرات. في نهاية عام 1985 وبداية العام التالي، أعلن نفسه «شيخ قبيلة» حين بدأ يحكم ليبيا بهذه العقلية. متعطشاً وجائعاً ونهماً للمال والسلطة؛ فبعدما كان يعيش في دارة بسيطة ملاصقة لباب العزيزية - كانت سكناً لرئيس الأركان في العهد الملكي - ويحاسب نفسه، ويحاسب أعضاء القيادة، على «النفقات الشخصية والعائلية» أصبح يبني القصور والفيلات الفخمة، بدءاً من باب العزيزية، وفي أهم المدن، بل حتى في بعض الوديان، وصار ينفق الأموال بلا حساب على نفسه وعلى أولاده، وانتهى به الأمر أن يعلن عن نفسه «ملك ملوك أفريقيا» يضع التاج على رأسه والقلائد في رقبته والخواتم في أصابع يديه. كان منظره محزناً ومبكياً وفي الآن نفسه مضحكاً. وأنا اليوم أعترف بأنّه استطاع خداعي، فقد ظننت أنّ إجراءاته تلك كانت بغرض تأمين الثورة إثر هذه المؤامرة الخطيرة.

صعّد الرئيس الأميركي جو بايدن معركته ضد الجمهوريين بشأن إصلاح واسع حول حقوق التصويت، قائلاً إنه سيدعم إذا اقتضى الأمر، تغيير قواعد مجلس الشيوخ «لمنع أقليّة من أعضاء المجلس من عرقلة» إقرار الإصلاح

مواجهة حاسمة لبايدن ضد الجمهوريين

معركة إصلاح حقوق التصويت

واشنطن ـ **العربي الجديد**

«هل نختار الديمقراطية على الأوتوقراطية؟ الضوء على الظلال؟ العدل على الظلم؟ أنا أعرف مكاني، السؤال هو، أين ستقف مؤسسة مجلس الشيوخ الأميركي؟». هكذا أراد الرئيس الأميركي جو بايدن تصوير معركة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بشأن تصويت يوم الإثنين المقبل، على إقرار إصلاح واسع بشأن حقوق التصويت بما في ذلك حماية حق الأقليات في هذا الشأن. بل إن الرئيس الأميركي ذهب أبعد من ذلك، في خطاب له أول من أمس الثلاثاء، عندما قال إنه سيدعم إذا اقتضى الأمر تغيير قواعد مجلس الشيوخ «لمنع أقلية من أعضاء المجلس من عرقلة» إقرار الإصلاح، في إشارة إلى الجمهوريين، ليفتح بذلك المعركة نحو صراع أوسع بين معسكره والمعسكر الجمهوري. ويشعر كل من الديمقراطيين والجمهوريين بالقلق إزاء حالة الديمقراطية الأميركية والأنظمة الانتخابية للدولة، غير أنه لدى الحزبين أفكاراً مختلفة جداً حول ماهية هذه المشكلات، ناهيك عن الحلول التي يجب أن تعتمد. فالديمقراطيون يحاولون سن سلسلة من إصلاحات التصويت الجديدة الشاملة، بينما يعمل الجمهوريون على تغيير قواعد التصويت وشروطه على مستوى الولايات التي يسيطرون عليها، وهو ما فعلوه بشكل واسع العام الماضي. وعززت خطوات الجمهوريين توجهات الديمقراطيين نحو سنّ قوانين على المستوى الوطني تتخطى قرارات الولايات.

وفي خطاب ألقاه في أتلانتا بولاية جورجيا التي وصفها بأنها «مهد» النضال من أجل الحقوق المدنية، قال بايدن أول من أمس الثلاثاء «منذ شهرين وأنا أجري محادثات سرية مع أعضاء الكونغرس. لن أصمت بعد الآن» إزاء عرقلة المعارضة الجمهورية إقرار مشروعي قانونين أساسيين يحميان حق الأقليات في التصويت. وقرر الرئيس الأميركي الذي يعاني من تراجع كبير في شعبيته، المجازفة بكل رصيده السياسي لتمرير هذا الإصلاح الواسع لـ«حقوق التصويت». وألقى الرئيس الأميركي خطابه في أتلانتا أمام طلاب في جامعات مرتبطة تاريخياً بمجتمع الأميركيين السود. وأضاف الرئيس الديمقراطي في خطابه «اليوم، أقول بوضوح إنه من أجل حماية الديمقراطية، أنا أؤيد إجراء تغيير في قواعد مجلس الشيوخ، أياً يكن، لمنع أقلية من أعضاء مجلس الشيوخ من الحؤول دون المضي قدماً للوصول إلى حق التصويت». وإذ وصف بايدن هذه المعركة البرلمانية بأنها «منعطف في التاريخ الأميركي»، أكد أن «التاريخ سيحكم على كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ» إلى أي حزب انتمى.

والإصلاح يتعلق بتشريع حول الشروط التي يجب التمتع فيها من أجل ممارسة حق التصويت، من التسجيل في القوائم الانتخابية إلى فرز الأصوات، مروراً بالتصويت بالبريد أو التحقق من هوية الناخبين. وكانت ولايات جمهورية عديدة في الجنوب قد تعهدت بتعديل هذه الشروط، مما يعقد عملياً وصول الأميركيين من أصل أفريقي والأقليات بشكل عام إلى صناديق الاقتراع. وللالتفاف على هذه الإجراءات، يريد بايدن من الكونغرس وضع إطار تشريعي فيدرالي. ويؤكد الرئيس الأميركي أن سن هذين القانونين وهما «قانون النهوض بحقوق التصويت لجون لويس» و«قانون حرية التصويت» سيتيح حماية منجزات النضال من أجل الحقوق المدنية وضدّ التمييز العنصري، والتي يعود تاريخها إلى ستينيات القرن الماضي. ومن شأن القانون الأول أن يعيد سلطة الحكومة الفيدرالية لمراجعة بعض قوانين التصويت في الولاية لمنع التمييز، بينما من شأن القانون الثاني، وهو مشروع قانون أوسع، أن يضع قواعد وطنية للتصويت بالبريد والتصويت المبكر، وغيرها من شروط العملية الانتخابية التي قيّدها الجمهوريون في بعض الولايات. كما يسعى الديمقراطيون إلى منع مشرعي الولايات من إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية بطريقة يقول نشطاء إنها تؤثر على تمثيل الناخبين من الأقليات.

> يرفض الجمهوريون المشاركة بتغيير قواعد مجلس الشيوخ

وقد يقود هذا الرهان السياسي المهم، بايدن، نحو تحد أكبر وهو تعديل قاعدة التصويت في مجلس الشيوخ. وكان السناتور السابق لمدة 36 عاماً، متردداً حتى الآن في كسر التقليد المتجذر، والمعروف في المصطلحات البرلمانية باسم «قاعدة المماطلة». وتقضي هذه القاعدة بأن يجمع مجلس الشيوخ 60 صوتاً للسماح بالتصويت على النصوص، باستثناء القوانين المتعلقة بالميزانية.

لكن بايدن أصبح الآن يؤيد أن يتجاوز الديمقراطيون الذين يتمتعون بـ51 مقعداً مقابل 50 للجمهوريين، هذا التقليد ويقروا القوانين بالأغلبية البسيطة. ولم يذهب بايدن إلى حد الدعوة إلى النسف الكامل لهذه القاعدة، لكنه قال إنه يؤيد «التخلص منها» في حالة تشريع حقوق التصويت. فهو مثل كثيرين آخرين في حزبه، يعتقد الآن أنه تتم إساءة استخدام «قاعدة المماطلة» لعرقلة التشريعات التي تعتبر أساسية للديمقراطية. وقد قال أول من أمس «أعتقد أن التهديد لديمقراطيتنا خطير للغاية لدرجة أننا يجب أن نجد طريقة لتمرير قوانين حقوق التصويت». وأضاف أنه إذا لم يوافق مجلس الشيوخ على مناقشة مشاريع قوانين التصويت، «فليس لدينا خيار سوى تغيير قواعد مجلس الشيوخ، بما في ذلك التخلص من قاعدة المماطلة من أجل ذلك». ومن خلال دعوته لكسر قاعدة الـ60 صوتاً، يثير الرئيس الديمقراطي غضب المعارضة المحافظة، لكنه يخاطر كذلك بإحداث صدمة لدى البرلمانيين الديمقراطيين المتمسكين بهذه الممارسة التي من المفترض أن تعزز الإجماع والاعتدال.

وإن عبّر عن دعمه لتمرير مشروع حق التصويت في مجلس الشيوخ وصعّد التهديد نحو تغيير قاعدة التصويت في مجلس الشيوخ، إلا أن ذلك لا يعني أن بايدن سيكسب الرهان. إذ يتعين عليه حشد جميع أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين من دون استثناء لذلك، لكن اثنين على الأقل من الوسطيين وهما جو مانشين الذي عرقل بالفعل تمرير مشروع ضخم حول الإصلاحات الاجتماعية التقدمية للرئيس، وكيرستن سينيما، يترددان في دعمه بشأن «حقوق التصويت». كما يرفض مانشين فكرة تغيير «قاعدة المماطلة». وقال مانشين، أول من أمس، إن مجلس الشيوخ يحتاج إلى «بعض التغييرات الجيدة في القواعد لجعل المكان يعمل بشكل أفضل، لكن التخلص من قاعدة المماطلة لا يجعله يعمل بشكل أفضل». كما أوضح الجمهوريون أنهم لن يشاركوا في أي جهد لتغيير قواعد مجلس الشيوخ لتمرير مشاريع قوانين التصويت. وفي مؤتمر صحافي، أول من أمس الثلاثاء، انتقد أكثر من عشرة أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ الجهود لتغيير «قاعدة المماطلة».

بايدن خلال خطابه في اتلانتا أول من أمس (كايل مازا/الأناضول)

سباق مع الوقت

لم يعد الوقت بالنسبة للرئيس الأميركي جو بايدن الذي تعثرت أجندته الاقتصادية والاجتماعية وانخفضت شعبيته مناسباً لإظهار الاعتدال أمام الرئيس السابق دونالد ترامب. فالأخير لا يزال يواصل الادعاء بفوزه في الانتخابات الأخيرة، من دون أي دليل. ويتهم الديمقراطيون أنصار الرئيس السابق بتغيير القواعد الانتخابية لصالحهم في بعض الولايات التي يسيطرون عليها استعداداً للانتخابات الرئاسية المقبلة.

متابعة

روسيا والغرب... محاولة إدارة الخلاف

> لم يؤدِ الاجتماع الثاني بين روسيا والغرب إلى تراجع أي منهما عن مطالبهما، لكنه فتح ثغرة في احتمال إدارة الخلافات مستقبلاً، انطلاقاً من تمسكهما بالحوار

عُقد أمس، الأربعاء، الاجتماع الثاني بين روسيا والغرب في سلسلة اللقاءات المتعلقة بالأزمة الأوكرانية، التي بدأت يوم الإثنين الماضي، بلقاء أميركي . روسي في جنيف، ثم استُتبع بلقاء أمس لـ«مجلس روسيا . الأطلسي» في بروكسل، على أن ينتهي اليوم، الخميس، بلقاء ثالث وأخير بين روسيا ومنظمة «الأمن والتعاون في أوروبا»، في بروكسل أيضاً. وبدا لقاء أمس مشابهاً لاجتماع يوم الإثنين، لجهة تمسّك كل طرف بموقفه من دون تنازل، غير أن بوادر اتفاق تلوح في الأفق، لجهة إدارة الخلاف، بما يمكن أن يؤمن مصالح كل طرف.

وأعلن الأمين العام لحلف الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الأربعاء، في مؤتمر صحافي في ختام لقاء «مجلس روسيا . الأطلسي»، الذي استمر لنحو 3 ساعات، أن روسيا والغرب اتفقا على استئناف عمل بعثتيهما الدبلوماسيتين لدى كل منهما، مشدّداً على أن «الاجتماع كان مفيداً، وركزنا على عدد من القضايا في المحادثات، على رأسها الوضع الأوكراني»، وعلى أن الحلف «منفتح على الحوار رغم وجود اختلافات رئيسية مع موسكو»، وقال: «أوضحنا في الاجتماع استعدادنا لوضع جدول لعدد من النقاشات، ومنها موضوع الصواريخ»، التي تضمنتها ورقة الضمانات الأمنية التي قدمتها روسيا للولايات المتحدة في 15 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. لكن الأطلسي دعا الروس إلى «سحب قواتهم من جورجيا (إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا)، ومولدافيا (إقليم ترانسنيستريا)، وأوكرانيا (إقليمي لوغانسك ودونيتسك وشبه جزيرة القرم)»، وإلى «خفض تصعيد الموقف في أوكرانيا»، ولفت إلى أن «روسيا طالبت بوقف انضمام أعضاء جدد للأطلسي، لكننا أكدنا استقلال قرار الدول بشأن مستقبلها»، وأفاد بأن «أعضاء الحلف اتفقوا على عقد لقاء آخر مع روسيا». وأشار ستولتنبرغ إلى أن الطرفين أعربا عن نيتهما مواصلة الحوار وعقد اجتماعات جديدة بغية زيادة مستوى شفافية المناورات العسكرية وتعزيز الأمن السيبراني والرقابة على التسلح، وأبدى استعداد الأطلسي لمناقشة خطوات متبادلة مع روسيا في ما يخص الصواريخ والسياسات النووية.

وحصلت محادثات بين روسيا والأطلسي في عام 2019، لكن التعاون العملي بينهما متوقف منذ عام 2014 بعد غزو روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وضمّها إليها. وسُحبت البعثة الدبلوماسية الروسية لدى الأطلسي في أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، بعد طرد ثمانية أعضاء منها تشتبه القوى الغربية في قيامهم بالتجسس.

من جهتها، اعتبرت نائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان، في مؤتمر صحافي من مقر الحلف أمس، أن «الانضمام لحلف الأطلسي حق سيادي لأي دولة تقرر ذلك»، مضيفة: «نؤمن مع حلفائنا في الأطلسي أن هناك مجالات يمكن التعاون فيها مع روسيا»، وتابعت: «أوضحنا لروسيا أنه إذا قامت بغزو أوكرانيا، فستكون هناك كلفة كبيرة»، مشيرة إلى أنه «إذا تركت روسيا المحادثات فستظهر عدم جديتها بشأن الدبلوماسية»، وأبدت أملها في أن «يختار الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) السلام والأمن»، مؤكدة أنهم «جاهزون لاستكمال المحادثات مع روسيا ومستعدون لكل الاحتمالات»، وقالت: «أمام روسيا خيار لاتخاذه ومن الصعب فهم أنها مهددة من أوكرانيا».

في المقابل، شدّد الكرملين، أمس، على أن روسيا لا توجه إنذارات نهائية في مفاوضاتها مع الغرب، لكنها تحتاج إلى إجابات شافية في ما يتعلق بمخاوفها الأمنية. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، للصحافيين: «نحن لا نتفاوض من موقع قوة. ليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك أي مجال لتوجيه إنذارات نهائية هنا»، وأضاف «لقد وصل الوضع ببساطة إلى هذه النقطة الحرجة في ما يتعلق بالأمن في أوروبا والمصالح الوطنية لبلدنا، لذا لا يمكننا أن نؤخر أكثر من ذلك، كما أن المخاوف التي عبّرنا عنها تحتاج إلى إجابات شافية». وأشار بيسكوف إلى أن روسيا مستعدة للتفاوض مباشرة مع أوكرانيا، شرط الوفاء بالاتفاقات الحالية (اتفاقي مينسك 1 ومينسك 2)، وأضاف أن التدريبات التي أجرتها القوات الروسية بالذخيرة الحية والدبابات بالقرب من الحدود الأوكرانية، أول من أمس الثلاثاء، ليست لها صلة بالمحادثات مع حلف الأطلسي.

(العربي الجديد، فرانس برس)

- #قيس_سعيد يستغل حتى جائحة كورونا ويتذرّع بها لمصالحه السياسية. بصراحة خدع الجميع هذا الرجل
- هل من يريد إسقاط الانقلاب يطلب الإذن والترخيص من قائد الانقلاب؟! #مواطنون_ضد_الانقلاب #يسقط_الانقلاب_في_تونس
- جبريل الرجوب: «حماس لا يوجد لديها نضج سياسي كاف، ويلي بقود الثورة الشعبية في الضفة هم رجالنا في فتح، أمثال محمود العالول وصبري صيدم وأعضاء الثوري مش حدا ثاني».
من سلّم خيرة شباب فلسطين لأجهزة أمن الاحتلال، يفتي في كل شيء، ويزايد على الجميع! ويأمل في أن يخلف عباس! أي عار؟!
- الكيان الإسرائيلي الإرهابي يمارس التهجير والتطهير العرقي ضمن خطط ممنهجة مش من اليوم! #انقذوا_النقب
- لا يعرفون هتافاً غيره. أطفال النقب يهتفون للمسجد الأقصى رغم أن القضية هي أساساً مصادرة أراضيهم.
- في لبنان فقط... القوى الأمنية تنهال على صاحب عربة لبيع الموز والفواكه بتهمة «المخالفة»، بينما يُترك القتلة والفاسدون والمهربون والمتلاعبون بالسوق أحراراً طلقاء... السلطة تنقضّ على الفقراء وتنهشهم لأنهم ضعفاء لا سند لهم... من يوميات هذا البلد التعيس.
- السيسي: التغيير بالقوة يؤدي إلى خراب لا يمكن السيطرة عليه.
أعتقد أن في كلامه بيبعت رسائل بأن أي محاولة للانقلاب عليه هيخلي البلد فوضى وخراب ومش هتعرفو تسيطرو عليها.
- تراجع نفوذ وهيمنة أميركا في السياسة العالمية مع تقدم اقتصادي واضح للصين بدون قوة ناعمة، ورجوع روسيا للساحة، وكذلك مع بروز قوى متوسطة إقليمية في مناطق مختلفة، ينبئ بتحول في النظام العالمي نحو تعدد الأقطاب وبالتالي استحالة قيام «الحكومة العالمية» كما يصفها البعض!
- تعلمنا متأخرين أن أي نظام في هذا العالم يجب أن يكون مناسباً أولاً لسادة العالم الكبار قبل أن يكون مناسباً لشعبه، خصوصاً في العالم العربي وبقية العالم الثالث.